الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الاولى
الفصل التشريعي الأول

جلسة رقم (٩)
الخميس ٢٠٢٢/٥/٢٦

ابتدأت الجلسة الساعة (٢:٢٢) مساءاً

النصاب: (٢٧٥)

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نيابة عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة التاسعة الدورة الانتخابية الخامسة السنة التشريعية الاولى الفصل التشريعي الأول وخير ما نفتتح به هو تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يقرأ آيات من الذكر الحكيم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب، عدد النواب الحاضرين بعد دخول أخر ثلاث نواب (٢٧٥) نائب.

***الفقرة اولاً: التصويت على مقترح قانون حظر التطبيع وإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني.**

- النائب حسن عبد فياض موسى العذاري:-

السيد رئيس المجلس ونائبيه، السيدات والسادة نواب البرلمان العراقي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أسمحوا لي أن أقرأ عليكم كلمة مقتضبة لسماحة السيد مقتدى الصدر دام عزه في هذه المناسبة.

بسمه تعالى العراق بذمتكم، الأخوة والأخوات النواب أحثكم وأنصحكم بالتصويت على قانون تجريم التطبيع، وكما و لا يفوتني أن أشكر كل كمن سعى من أجل ذلك لا سيما اللجنة القانونية و تحالف إنقاذ وطن، وشكراً مقدماً لكل من سوف يصوت لصالح هذا القانون، وشكراً لرئيس مجلس النواب ونائبيه على جهودهم في ذلك، نصر من الله وفتح قريب.

(السيد مقتدى الصدر)

ـ النائب محمد عبد الامير عنوز:ـ

اليوم أمامنا قانون يهم المجتمع العراقي بكل أطيافه، ويتعلق بمكانة العراق الدولية في نفس الوقت، وله أثر على تاريخ ومواقف الشعب العراقي أزاء قضية فلسطين وعموم الشعوب العربية.

يقرأ مقترح قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

السيدات والسادة النواب مقترح اللجنة تعديل عنوان القانون ليكون قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، التصويت على مقترح اللجنة.

(تم التصويت بالموافقة).

ـ النائب محمد عبد الامير عنوز:ـ

يقرأ مقترح اللجنة أضافة التعاريف المادة (١).

– السيد رئيس مجلس النواب:–

السيد رئيس اللجنة، مقترح اللجنة أضافة التعاريف دون الاشارة الى كلمة الآتية أو أي شيء لم يرد في النص، لان القانون الدائرة التشريعية تأخذ القانون كما يقرأ.

السيدات والسادة النواب أطلب من المجلس التصويت على مقترح اللجنة لإضافة التعاريف والمادة الأولى ببنديها أولاً وثانياً، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

ـ النائب ريبوار هادي:ـ

يقرأ الأهداف مع مقترح اللجنة المادة (٢).

– السيد رئيس مجلس النواب:–

التصويت على مقترح اللجنة لتكون المادة (٢) كما قرأت، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

ـ النائب عبد الكريم عبطان:ـ

يقرأ المادة (٣) مع مقترح اللجنة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني

– السيد رئيس مجلس النواب:–

السيدات والسادة النواب أطلب من المجلس التصويت على مقترح اللجنة لنطاق السريان المادة (٢) مع الاخذ بنظر الاعتبار إعادة التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

ـ النائب سالم ابراهيم:ـ

يكمل قراءة المادة (٣) الجرائم والعقوبات مع مقترح اللجنة لقانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

الجرائم والعقوبات المادة (٣) في الاصل تذكر المادة (٣) في التعديل في مقترح اللجنة لا يذكر الرقم لأنه سوف يؤخذ النظر تسلسلي لكل المواد.

ـ النائب سالم ابراهيم:ـ

يكمل قراءة المادة (٣) الجرائم والعقوبات مع مقترح اللجنة لقانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

التصويت على مقترح اللجنة لحذف المادة (٣) من مقترح القانون.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب علي فرج:-

يقرأ المادة (٤) مع مقترح اللجنة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على مقترح اللجنة لحذف المادة (٤) من مقترح القانون.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب جاسم صابر الاسدي:-

يكمل قراءة مادة مضافة جديدة مع الاخذ بنظر الاعتبار التسلسلات والتي تكون هذه المادة بديلاً للمادة (٤).

- النائب فالح ساري عبد آشي (نقطة نظام):-

يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت، لأنه السجن المؤبد واضح، لكن المؤقت قد يكون يوم أو.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يترك تقديره للقاضي.

السيدات والسادة النواب أطلب من المجلس التصويت على المادة المضافة ببنديها أولاً وثانياً، تصويت.

مع أضافة كلمة العراقية في نهاية البند ثانياً لتكون لا تسري أحكام هذه المادة على الزيارات الدينية المقترنة بموافقة مسبقة من وزارة الداخلية العراقية، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

يؤخذ بنظر الاعتبار إعادة ترتيب التسلسلات.

- النائب أمير محمد أحمد:-

يكمل قراءة المادة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على هذه المادة آخذين بنظر الاعتبار إعادة التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة ايمان عبد الرزاق:-

تكمل قراءة المادة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد كل من اقام أي علاقة مع الكيان الصهيوني، دبلوماسية أو اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو امنية أو ثقافية أو أي علاقة من نوع أخر.

كل أنواع العلاقات.

أطلب من المجلس التصويت آخذين بنظر الاعتبار التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حيدر ماضي عبود:-

يكمل قراءة المادة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على مادة مضافة مقترحة آخذين بنظر الاعتبار التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب سالم سوادي خصاف:-

يكمل قراءة المادة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على مادة مضافة مقترحة آخذين بنظر الاعتبار التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب سالم سوادي خصاف:-

يكمل قراءة المادة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على مادة مضافة مقترحة من اللجنة آخذين بنظر الاعتبار إعادة التسلسلات، والتسلسلات المشار لها في هذه المادة المعني بها المواد التي سبقتها كمواد مضافة التي عددها (١,٢,٣,٤,٥)، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب يوسف فرج محمد السبعاوي:-

يكمل قراءة المادة (٥) مع مقترح اللجنة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على مقترح اللجنة بحذف المادة (٥) من مقترح القانون وإعادة ترتيب التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب أمير محمد أحمد:-

يكمل قراءة المادة (٦) مع مقترح اللجنة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على مقترح اللجنة بحذف المادة (٦) آخذين بنظر الاعتبار إعادة ترتيب التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب مصطفى أحمد عرسان الجميلي:-

يكمل قراءة المادة (٧) مع مقترح اللجنة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على مقترح اللجنة للمادة (٧) آخذين بنظر الاعتبار إعادة ترتيب التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة سارة لطيف عبدالله الدليمي:-

تكمل قراءة المادة (٨) من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (٨) ويؤخذ بنظر الاعتبار إعادة ترتيب التسلسلات للمواد، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب أحمد فواز مطلك:-

يكمل قراءة الأحكام الختامية مع مقترح اللجنة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على مقترح اللجنة أضافة مادة جديدة ويعاد تسلسل المواد وفقاً لذلك، تصويت.

يعد ظرفاً مشدداً اذا وقع احد الاعمال المنصوص عليها في هذا القانون اثناء حالة الحرب، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

يكمل قراءة الأحكام الختامية مع مقترح اللجنة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يقرأ المادة الجديدة مقترح اللجنة اضافة مادة جديدة ويعاد تسلسل المواد وفقاً لذلك.

يحظر على الاجنبي الترويج داخل الاراضي العراقية للتطبيع أو الدعوة لإقامة علاقة مع الكيان الصهيوني.

التصويت على مقترح اللجنة لإضافة هذه المادة أخذين بنظر الاعتبار إعادة ترتيب التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

يكمل قراءة الأحكام الختامية مادة مضافة اللجنة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على اضافة مادة جديدة مقترحة من اللجنة أخذين بنظر الاعتبار إعادة ترتيب التسلسلات، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

يكمل قراءة المادة (٩) من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على المادة (٩) لن يبقى هذا التسلسل بعد أن يتم حساب التسلسلات، نص المادة بعد تعديل التسلسلات لا يعمل بأي نص يخالف أحكام هذا القانون، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

يكمل قراءة المادة (١٠) مع مقترح اللجنة من قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على مقترح اللجنة لتعديل المادة (١٠) لتكون ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية آخذين بنظر الاعتبار إعادة ترتيب التسلسلات لكل المواد، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب أحمد جاسم صابر الاسدي:-

يكمل قراءة الأسباب الموجبة مع مقترح اللجنة لـ قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على مقترح اللجنة للأسباب الموجبة، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

قبل التصويت على القانون بالمجمل أطلب إعادة التصويت على المادة المضافة، تكون العقوبة الإعدام او السجن المؤبد اذا تم ارتكاب أحد الافعال الجرمية المنصوص عليها في المواد كذا من هذا القانون، هذه المادة التي أقصد نحتاج الى تعديل.

بعد رئيس مجلس النواب أو نائبيه، الدستور يشير الى نائبين ليس أكثر من نائبين، كلمة نوابه تعني أكثر من أثنين وبالتالي هنا مخالفة تحصل، أو نائبيه، فنوابه بعد رئيس مجلس النواب تكون نائبيه، بعد رئيس مجلس القضاء الاعلى تضاف أو نوابه، بعد رئيس المحكمة الاتحادية تضاف أو نائبه، أو رؤساء الاقاليم أو رؤساء لحكومات في الاقاليم ورؤساء برلمانات الاقاليم أو الوزراء ومن بدرجتهم أو أعضاء مجلس النواب أو وزراء حكومات الاقاليم أو أعضاء برلمانات الاقاليم أو رئيس وأعضاء محكمة التمييز أو رئيس وأعضاء جهاز الادعاء العام أو رئيس وأعضاء هيئة الاشراف القضائي، تضاف كلمة أعضاء هيأة الاشراف القضائي، أو رئيس وأعضاء هيأة الاشراف القضائي أو وكيل وزارة او من بدرجته أو أعضاء المحكمة الاتحادية أو القضاة كافة أو المحافظين أو نائبيهم أو رئيس وأعضاء مجالس المحافظات والمجالس المحلية، هذه الاضافات والتعديلات على هذه المادة.

ـ النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:ـ

بالتقديم وتأخير، يصعد أعضاء المحكمة الاتحادية على اعتبار نحن نتكلم على أعضاء محكمة التمييز و رئيس جهاز الادعاء العام، رئيس هيأة الأشراف القضائي واعضاء المحكمة الاتحادية والقضاة كافة، بعد هذا نأتي ونقول أو وكيل وزارة أو المدراء العامون ومن هم بدرجتهم أو رؤساء الأحزاب حتى تكون، وأحد الاخوان يعتقد الآن لغوياً الـ (أو) المفروض تكون (و) لأن الـ (أو) تخيير، اما أو، فممكن تكون و رئيس و رئيس.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

اذا قلنا (و) و (و) معنى هذا جميعهم مجتمعين، إذا واحد منهم غير موجود يعني البقية لا يوجد عليهم شيء، هذه وجهة نظري، القانونيين أيضاً لديهم نفس وجهة النظر، الـ (أو) معناها أي أحد منهم.

ـ النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:ـ

أعضاء مجالس المحافظات على إعتبار نحن تكلمنا عن مجلس النواب ومن بـ.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

رئيس وأعضاء مجالس المحافظات قد ذكرتها، رئيس وأعضاء مجالس المحافظات والمجالس المحلية.

ـ النائب يحيى أحمد فرج العيثاوي:ـ

هذا القانون مهم جداً ولكن تعلم سيادتك الأفعال موجودة ولكن طريقة معرفة هذه الافعال، كيف سوف يقوم القضاء بمعرفة هذه الافعال، عن طريق مخبر سري، عن طريق، عن طريق جهة معينة، عن طريق تصوير، عن أي طريق؟ حتى نعلم، لأنه غداً أو بعده أيضاً المواطنين تتدخل تقول فلان عمل كذا قضية، وهذا القانون مهم جداً، وسوف يسري الى فترة طويلة، يعني لا نريد جهات تتدخل، ممكن شخص، ممكن قضية أخرى.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

هذه مداخلة ليست على نفس المادة، علماً أنه لا نتمنى أن يساء استخدام أي قانون.

سوف أقرأ المادة التي طلبنا تعديلها.

تكون العقوبة الاعدام أو السجن المؤبد إذا تم ارتكاب أحد الافعال الجرمية المنصوص عليها في المواد كذا من هذا القانون من قبل رئيس الجمهورية أو نوابه أو رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو رئيس مجلس النواب أو نائبيه أو رئيس مجلس القضاء الاعلى أو نوابه أو رئيس المحكمة الاتحادية العليا أو نائبه أو رؤساء الاقاليم أو نوابهم أو رؤساء الحكومات في الاقاليم أو نوابهم أو رؤساء برلمانات الاقاليم أو نوابهم أو الوزراء و من بدرجتهم أو أعضاء مجلس النواب أو وزراء حكومات الاقاليم أو أعضاء برلمانات الاقاليم أو رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية أو رئيس وأعضاء جهاز الادعاء العام أو رئيس وأعضاء هيأة الاشراف القضائي أو أعضاء المحكمة الاتحادية أو القضاة كافة أو وكيل وزارة ومن بدرجته أو المدراء العامون أو من بدرجتهم أو رؤساء الاحزاب والكيانات السياسية او منتسبي الاجهزة الامنية والعسكرية أو المحافظين أو نوابهم أو رئيس وأعضاء مجالس المحافظات والمجالس المحلية في المحافظات غير المنتظمة في اقليم أو السفراء.

أطلب من المجلس التصويت على هذه المادة كما قرأت علماً أن المواد المشار أليها في المواد المشار أليها هي المواد الخمسة التي تم التصويت عليها فيما سبقها، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على القانون بالمجمل، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

عدد الحضور (٢٧٥)

عدد المصوتين بما فيهم صوت الرئيس ونائبيه وأعضاء اللجنة القانونية، عدد المصوتين (٢٧٥)، تمت الموافقة بإجماع الحاضرين.

شكراً جزيلاً للسيدات والسادة النواب لحرصهم على إقرار هذا القانون وباسم رئيس المجلس ونائبيه وباسم السيدات والسادة أعضاء المجلس نتقدم بالشكر الى اللجنة القانونية بكافة أعضاءها لجهودهم المتواصلة لإقرار القانون، ونتقدم بالشكر الى من أسهم بتقديم مقترح هذا القانون ومن ساند في التصويت عليه، مبارك للشعب العراقي وكل الشعب العربي الصامد الأبي بإقرار هذا القانون.

***الفقرة ثانياً: مناقشات عامة.**

ـ النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:ـ

يقرأ بيان من الكتلة التركمانية النيابية حول جريمة ارتكبتها عصابات داعش الارهابي ضد أبناء التركمان في محافظة كركوك.

– السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):–

سيادة الرئيس بالتأكيد اليوم هذه فرحة عظيمة، إخواني أخواتي النواب اكيد اليوم فرحة عظيمة هذا التصويت، إنجاز عراقي حقيقي لممثلي أبناء الشعب العراقي، بصمة في تاريخ كل نائب سيدة أو سيد من النواب صوت على هذا التجريم، تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، نسأل أله ان يوفقكم ويوفق عوائلنا وعوائلكم من أجل ان نستمر في تقديم إنجازات كبيرة للشعب العراقي.

ـ النائب محما خليل قاسم:ـ

موضوع مشكور بعد موافقة رئيس المجلس والنائب الاول ونائب الرئيس وبموافقة (٦٠) نائب ومن مختلف الكتل السياسية بإدراج قضية سنجار قضية وطنية، سنجار الجرح الدامي لكل العراقيين وبسبب الاجواء الغير الأمنية ولحساسية وخطورة الاحداث الجارية في قضاء سنجار من أجل أيقاف موجة النزوح الجديد الذي تعرض لها أهاليكم في المناطق الغربية في بوابة الغربية لمحافظة نينوى، سيادة الرئيس اليوم نحن نقف أمام حقيقة لا يمكن لأحد إنكارها مفادها بأن تنظيم داعش الارهابي استباح بدماء اليزيديين من السبي والقتل والتهجير ثم هنالك تغاضي بعض المسؤولين العراقيين أن نفوهم في داخل أراضيهم، و وصل الحال المؤسف بأن اليزيديين أصبحوا يستنجدون حتى بجغرافيتهم، والتي أستباح بهم الغرباء من حزب العمال الكردستاني المتواجد في سنجار، فبدلاً من أن ينهض بالواقع اليزيدي والسنجاريين ويداوي جراحهم الطاهرة، بتوجيه الى اراضيهم وجدنا بأنها محتل غريب من حزب خارج الحدود ومجاميع غريبة تحكم سنجار وتتجاوز على سيادة البلد، و ممارساتها لا تقل عن ممارسات الجريمة المنظمة من قتل والتهجير واستباحة الارواح للأرواح البشرية وأراضيهم، أين المنصفين من هذا البلد؟ أين الحكماء الذين يتسمون بسدادة الرأي.

– السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):–

أسمح لي، اسمعني، ليكمل، اذا لديك على قضية التطبيع موضوع، أعطيك مداخلة، لكن الموضوع الآن على سنجار.

ـ النائب محما خليل قاسم:ـ

أين القوى الوطنية، أين الحكومة الاتحادية ومؤسساتها الرسمية على ما يجري في سنجار من المآسي، أليست سنجار أراضي عراقية؟ اليس اليزيديون و السنجاريون هم عراقيون؟ ما الظلم الذي يعيشوه الاهالي في الوقت الحاضر، هل هنالك أي مؤشر يدل على أن كافة الحكومات بعد ٢٠١٤ ما استباحت داعش في مناطقنا بأن هنالك تقصير من الحكومات المتعاقبة، لم تقوم بواجباتها دستورياً وقانونياً باتجاه أهالينا، سيادة الرئيس أرجوا الاستماع الى معانات أهاليكم، ولكن قبل الاجابة على هذه الاسئلة يجب علينا أن نقيم وزارة الهجرة والمهجرين التي أرصد لها أموال طائلة لم تقوم بواجباتها كما ينبغي، ولا تنسجم مع هذه الاموال، ولا تقدم الخدمات اللوجستية للنازحين العراقيين بصورة عامة والنازحين السنجاريين الذين يمثلون اليوم ثلث النازحين بشهادة الامم المتحدة، أطلب من البرلمان الموقر هنالك معانات أهاليكم ومطالبهم، سأقدم مكتوباً لجنابكم.

أولاً: محاسبة هذه الوزارة التي ليس لها أية فائدة من أن تؤدي دورها و واجبها مع المهاجرين الذين يعانون الأمرين صيفاً و شتاءاً وبدون لوجستيات،

ثانياً: أرجو تشكيل لجنة برلمانية نيابية تطلع على أوضاع سنجار ميدانياً، وتطلع على حقيقة الاوضاع التي يعيشها السنجاريين في المخيمات وفي سنجار، سماع معاناتهم ومطالبهم المشروعة واللقاء بممثلين الحراك الشعبي الشبابي.

ثالثا: توفير الحماية لعودة الادارة الشرعية لممارسة دورها داخل قضاء سنجار.

رابعاً: تفعيل لجنة التعويضات لأهالي سنجار اللجنة الثالثة في سنجار ومنح الحقوق لذوي الشهداء، كذلك ممتلكات المواطنين وما فقدوه جراء الحرب والعمليات العسكرية التي شنها داعش وما بعدها، سيادة الرئيس لمعلومات جنابكم سبيت نساءنا، تدمرت مناطقنا، هنالك (٨٤) مقبرة جماعية، أكثر من عشرة آلاف الى حد الآن، اتحدى اذا شهيد واحد سنجاري حصل على حقوق الشهادة.

خامساً: أطلب من وزارة الخارجية الاتحادية تنظيم مؤتمر كبير دولي للمانحين لمنطقة سنجار، ويكون هذا المؤتمر برعاية مجلس النواب العراقي.

سادساً: دعوة مجلس الأمن الدولي لتشكيل لجنة مراقبين دوليين للإطلاع على ما يجري في سنجار، وما أكدت ممثلة الأمين العام (بلا سخارت) بأن هنالك مراقبين في سنجار و وضع سنجار وضع مأساوي.

سابعاً: العمل على تعزيز الجهد الوطني والدولي للبدء بإعمار سنجار وإعادة النازحين الى ديارهم، سبعة سنوات دخلنا السنة الثامنة ولا زال النازحين السنجاريين واليزيدين بصورة خاصة يعيشون سيادة الرئيس في خيمة عرضها مترين وطولها أربعة أمتار، هل يا السادة النواب تقبلون بأهاليكم سبعة سنوات والسنة الثامنة تعيش عائلة في خيمة طولها أربعة أمتار وعرضها مترين.

ثامناً: تشكيل لجنة مكونة من مجلس النواب و وزارة الخارجية، وزارة الداخلية والمؤسسات الاتحادية للعمل على اعادة المختطفات اليزيديات، اليزيديين والمخطوفين من الدول التي تتواجد فيها، وتخصيص أموال للناجيات والناجين اليزيديين وفق القرار التي شرعت في مجلس النواب العراقي والعمل كما عملت حكومة أقليم كردستان بفتح مكاتب متابعة مصير المختطفين والمختطفات مشكورة.

تاسعاً: تنظيم قانون الناجيات والناجين اليزيديين وتخصيص مبالغ مالية وفق القانون، سيادة الرئيس شرع القانون وإلى حد الآن أكثر من (٦٤١٧) ناجي وناجية الى حد الآن لم يستطيع أحد ان يستلم تخصيصاتهم القانونية.

عاشراً: تطبيق اتفاقية سنجار بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان بإشراف أممي.

مطاليب أهاليكم أمانة أرسلت الى الرئاسة، سيدي الرئيس، النائب الأول، نائب الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب العراقي المحترمون، أهاليكم، سنجار جزء من أراضيكم، سيادة البلد، أشكركم على الاستماع، أشكركم على الاهتمام، وهذه الأمانة سوف أنقلها لكم لكي تحافظوا على مطاليب أهالي سنجار، سيادة الرئيس أرجوا من جنابكم مؤتمر كامل ولجنة تكون هنالك من رؤساء الكتل في اللجنة الدستورية لمتابعة هذه الأمور.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

شكراً سيادة النائب اذا تسمح لي بالتأكيد معانات أهالي سنجار معانات كبيرة ومضت فترة طويلة دون ان تكون هنالك حلول، نحن شكلت لجنة واذا لم تشكل سوف نشكل لجنة وأن تكون هنالك زيارات ميدانية بالتنسيق مع الحكومة، مع الاجهزة الامنية، يجب أن تحل هذه المشكلة لأن فيها معانات كبيرة ومطاليب مشروعة، بالتأكيد سوف نتابع هذا الأمر شخصياً.

- النائب فالح حسن جاسم مطلك الخزعلي (نقطة نظام):-

إنسجاماً مع المادة (٥٠) من الدستور وفي الوقت الذي قامَ مجلس النواب بجهود وإنجاز جيد فيما يتعلق بالتطبيع وتجريم المتطبعين، لديَ ملاحظة مهمة جداً مشكلتنا مع الكيان الإسرائيلي لكونهُ محتل لبلد عربي، اليوم العراق محتل من الأتراك مع وجود خمسة قواعد تركية موجودة في العراق ووجود (٣٧) نقطة توغل داخل الأراضي العراقية وإنتهاكات مستمرة أيضاً مع وجود قواعد أمريكية في العراق، وكذلكَ أيضاً منفذ إسمهُ (جريشان) قامت وزارة الداخلية بتحويل منتسبي وكالة الإستخبارات إلى شركات أمنية خلافاً للقانون، بالتالي نحنُ علينا كأعضاء في مجلس النواب أن ندافع عن السيادة العراقية وأن نمنع وجود أي

مصادر للتهديد لدول الجوار وكذلكَ إخراج كافة القواعد الأمريكية والتركية من العراق وأن يكون موقف صريح وواضح إنسجاماً معَ الموقف السابق لمجلس النواب في ٢٠٢٠/١/٥بالتصويت على إخراج القوات الأجنبية من العراق، وكما تتذكرون في هذا اليوم الذي استشهدَ فيهِ الشهداء قادة النصر (أبو مهدي المهندس، وقاسم سليماني، ورفاقهم) رحمهم الله، لذلكَ سيادة الرئيس مثلما لنا موقف في التطبيع وتجريم المتطبعين أن يكون لنا موقف للدفاع عن السيادة العراقية والدفاع عن أرض العراق وسماءه ومياهه، بالتالي هذهِ من مسؤولياتنا.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد موقف البرلمان واضح، لا نسمح بأي تواجد أجنبي سواء كان تركي أو أمريكي أي تواجد على الأراضي العراقية غير مسموح به وأكيد هذا التواجد الذي ذكرته تواجد موجود، أما تواجد أخر فلا يوجد بالتأكيد لا يوجد إي تواجد وقواعد عسكرية سواء هذهِ الدولتين، موقف البرلمان واضح أمام التواجد الأمريكي وكان صوتَ بخروج القوات المحتلة من العراق وأكيد إذا كانَ هناك أمور تخص تشريع قرار، من حقك كنائب أو كتلة أو جهة أو مجموعة نواب يوقعوا، ونشرع أي قانون كما تم نجاح وتشريع قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، سينجح البرلمان العراقي في إنهاء كل تواجد أجنبي على الأراضي العراقية.

النائب (محمود شاكر السلامي) بخصوص فقرة محافظة ذي قار وبعض الأمور التي تتعلق بالمحافظة، تفضل سيادة النائب.

- النائب محمود شاكر كاطع الجيلاوي:-

بدايةً بودي الأيضاح، بأني سأتكلم عن مدينة، هي مدينة الحرف الأول ومدينة (إبراهيم الخليل)، ومدينة الشعراء، والأُدباء، والشهداء والمجاهدين، والفنانين، والمبدعين، ومما لا يُخفى على أحدٍ وخاصةً السلطتين التشريعية والتنفيذية، الظروف والتحديات التي مرت وتمرُ بها محافظة (ذي قار) من تراجع خدمي وأمني ينذر بمخاطر كبيرة خاصةً فيما يتعلق بسقوط ضحايا من جراء هذهِ الأوضاع، الأمر الذي يُعد الخطر الأكبر الذي يضع الجميع أمام حتمية إيجاد مخارج للأزمة وحلول لها، وفي الوقت الذي نجد أنَ التراجع الخدمي في جوانب وقطاعات عديدة أخذَ مأخذهُ في جميع محافظات العراق وخاصةً محافظات الوسط والجنوب ولا سيما محافظة (ذي قار) على رأس قائمة الفقر والعوز على عدة مستويات مما جعلها ساحةً للتظاهر والإحتجاج المستمر، لذا لا بدَ من وقفة حقيقية من أصحاب القرار لحل الأزمة وعودة الهدوء للمحافظة، ومن خلال متابعتنا ونحنُ نمثل (ذي قار) كنواب وجدنا الأمر جُلهُ يتعلق بالحكومة المركزية، أُؤكد هذهِ الفقرة وجدنا الأمر جُلهُ يتعلق بالحكومة المركزية في أغلب الملفات، وأنَ الحكومة المحلية وأن بذلت جهود لكنها لا تتعدا المتابعة والمطالبة والإلحاح فقط، وعليهِ نقترح أن تكون هنالكَ جلسة لمجلس الوزراء تُخصص لمناقشة كل ما يحيط من ظروف وتحديات ومشاكل محافظة (ذي قار) وإيجاد حلول حقيقية وقابلة للتحقيق يلمس جديتها أبناء المحافظة، وقد لخصنا أهم هذهِ التحديات التي تحتاج لحل آني أو متوسط الأمد في محافظة (ذي قار) ناهيكَ عن أهمية الحلول الاستراتيجية التي تحتاجها المحافظة والبلد بأكمله.

أولاً: أن يكون لوزارة الداخلية والتشكيلات الأمنية ذات العلاقة خطة عاجلة ومدروسة ودقيقة للسيطرة على الوضع الأمني في المحافظة والفصل بينَ الإحتجاج السلمي الحقيقي المبرر والذي يحتاج مساندة وحماية، وبينَ غيرهُ حيثُ هناكَ بُعد أخر لبعض الممارسات التي تتكرر في المحافظة والتي تحتاج إلى فرزها وتدقيقها والتعامل معها وفق القانون بحنكة ومهنية وشجاعة وذكاء رجل الأمن.

ثانياً: هناكَ تراجعً خدمياً كبيراً في المحافظة، وأنَ هناكَ العديد من المشاريع المتوقفة منذُ سنوات والتي تدعو المواطن إلى السؤال الدائم، لماذا تُهمل المحافظة كلُ هذهِ الفترة وخاصةً فيما يتعلق بالأبنية المدرسية، التي أصبحت مرتعاً للنفايات وتعاني الإندثار وتُعدُ عاملً مهماً لعدم الرضى عن الأداء الحكومي، لذا يتطلب إيجاد حلول واقعية قابلة للتنفيذ محددةً بوقت لتلكَ المشاريع كلً حسب عائديتها دونَ لجوء الوزارات المعنية إلى أي تبرير مهما كانَ مقنع، فالأمر لا بدَ أن يُحل وهوَ ليسَ بالمستحيل بل مخجل أن يهمل ولا يُحل.

ثالثاً: إنَ المشاريع المتلكئة وهي مشاريع استراتيجية مستمرة تعمل بالإسم فقط، لكنها في واقع الأمر شيه متوقفة وتشكل إرباكً في سير الحياة في المحافظة ، وكلُ مرة نسمع أنها أخذت مهلة وستحل ولكن لا شيء يحدث ونعود نلوم المواطن عندما يعترض أو يتظاهر بيأس، عليهِ لا بدَ أن ينظر مجلس الوزراء لأهمية الأمر وأن يعالج الأمر، أما بتغيير قانوني للجهة المنفذة أو تخصيص الأموال أن كانت هي العائق فهيَ أولى من أي مشروع آخر باعتبارها قائمة ومهمة.

رابعاً: دراسة المشاريع الإستثمارية بشكل واقعي وخلق بيئة قانونية وجغرافية أمنة للمستثمر والإبتعاد عن التعقيد والروتين وتشجيع المستثمر الحقيقي لا الوهمي، فالإستثمار من أقوى عوامل تقدم الشعوب عمرانياً وخدمياً.

خامساً: إنَ فرص العمل تُعد العامل الأول في التحدي الذي يواجه المحافظة، لذا لا بدَ من تشجيع العمل على دخول أي مشروع يستقطب أيدي عاملة إلى حيز العمل مثل مشروع تشغيل الشباب الذي قطعَ شوطاً، شوط جيد في الإجراءات أو مثل المدينة الصناعية التي تحتل مكانة كبيرة في الحديث ولا شيء في التطبيق، فهي تحتاج إلى دراسة حقيقية سريعة تدخلها إلى حيز التنفيذ حيث هي مدينة كاملة الخدمات وتحتاج إلى حل قانوني يُشجع المستثمر ويجعلها جاذبةَ لا طاردة لرأس المال، بالتالي سوفَ تُحل ألاف المشاكل للشباب الباحث كن فرصة عمل وغيرها من المشاريع التي نسلمُ بها دراسة كاملة إن لمسنا جدية بالتنفيذ.

سادساً: التعامل معَ الحكومة المحلية بإيجابية وتنسيق وتعاون عالٍ فيما تطرحهُ فهيَ بالخط الأول في مواجهة المواطن والهم واحد.

سابعاً: إنهاء صراع الإيرادات بين الوزارات والحكومات المحلية، فقد تسببَ هذا التنازع في الصلاحيات إلى توقف الخدمة أو عرقلتها والأمر مشخص منذُ سنوات ولا زالَ مستمر إلى يومنا هذا.

ثامناً: نطالب الحكومة المركزية بإطلاق استحقاق المحافظة من درجات الحذف والإستحداث، ولا بدَ من تفعيل عمل مجلس الإتحادي كبوابة تضمن عدالة في توزيع الوظائف وفق معايير معدة سلفاً تُطمئن شبابنا وخريجينا إنَ زمن الفرص الفردية الغير عادلة سينتهي، فالشعور في الظلم وعدم عدالة الفرص كانَ المحفز الأكبر للتذمر والإعتراض ولا نريد أن نبخس أبناءنا وبناتنا من الخريجين الذينَ لم يستطيعوا مشاركة إخوانهم في الإعتصام.

تاسعاً: كما ونثني على كتاب مكتب السيد النائب الأول والمرسل إلى السيد وزير المالية حولَ تخصيص مبلغ ضمنَ مقترح قانون الأمن الغذائي لتغطية عملي تحويل المحاضرين والإداريين إلى عقود وفق قرار (٣١٥).

عاشراً: لا بدَ أن نعترف أن أمن واستقرار محافظة (ذي قار) هو أمن واستقرار العراق جميعاً، حفَظَ الله العراق وأهله وجنبهُ من كل مكروه.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد هذهِ مطالب حقة وتحتاج متابعة، لكن مشكلة البلد مشكلة العراق هي بعدم إرسال الحكومة إلى الموازنة، بدون موازنة بالتأكيد تبقى معاناة المحافظات وتبقى معاناة المحاضرين والأجراء والعقود والمفسوخة عقودهم وكثير من الفقرات التي كنا نأمل أن تنفذ، نحنُ نحاول وأرسلنا كتاب إلى وزارة المالية على أن تضمن في الأمن الغذائي، نحاول أن نجد بعض الأمور التي ممكن أن تنفذ في هذا القانون، رغم أنَ محدودية الفقرات التي به نحاول مع وزارة المالية أن نجد مخرج لقضية الموازنة وتأخيرها.

- النائبة ليلى مهدي عبد الحسن التميمي:-

سيادة الرئيس، لديَ جملةً من الأمور أود أن أشيُر لها من خلال المناشدات التي تصل إلينا في مكاتبنا كأعضاء مجلس نواب أو من خلال لقائنا بالمواطنين.

الفقرة الأولى: هي خاصة بتحويل حملة الشهادات البكالوريوس في وزارة الدفاع من عسكري إلى مدني، للأسف الشديد وزارة الدفاع رغم وجود هذهِ الفقرة في قانون الموازنة ولكن إلى الأن لم تعمل على تطبيقها وتنفيذها أسوةً بوزارة الداخلية، نتمنى التجديد على السيد وزير الدفاع باتخاذ خطوات جادة بخصوص هذا الموضوع.

الفقرة الثانية: هي مسألة حشد الدفاع، حشد الدفاع مجموعة من الشباب ماسكين أراضي حاملين سلاح ما زالوا موجودين منتشرين في قطعات عسكرية في حدود محافظة بغداد والمحافظات الأخرى، تمت المناشدة في الدورة السابقة وفي الدورة الحالية باتخاذ الحكومة إجراءات وحلول لهؤلاء المجموعة من الشباب، لكن للأسف الشديد إلى الأن لم تتخذ الحكومة أي إجراء ات حقيقية وواقعية، تم إعداد جرد من قِبل القوات البرية ومضى سنة كاملة بهذا الخصوص وإلى الأن لم يتم تحديد هل يتم الإعتراف بهم، هل يتم إضافتهمضمن وزارة الدفاع، هل يتم إضافتهم ضمن هيأة الحشد الشعبي؟ للأسف الشديد هناكَ صمت حكومي فيما يخص هذا الموضوع.

الفقرة الثالثة: مسألة المعلم وحماية المعلم، سمعتم جنابكم كل الإخوة فيما حدث بالفترة الأخيرة من تجاوز على أحد الكوادر التربوية وهناكَ صمت تام من قِبل وزارة التربية من قِبل الحكومة بهذا لخصوص ولم نلاحظ أي إجراء في ما يخص وزارة التربية باتخاذ مادة قانونية أو بإجراء قانوني في ما يخص هذا الموضوع سواء بتشريع قانون حماية المعلم أو إتخاذ أي إجراء أخر، نفس موضوع التربية أود أن أُعرج على مسألة بناء المدارس والقرض الصيني، باشرت كل محافظات العراق ومحافظي العراق في مسألة القرض الصيني وإيجاد الأبنية ومحاولة توفير الأراضي المتوفرة ضمن حدود المحافظة ومديريات التربية من أجل بناء المدارس، للأسف الشديد الذي نلاحظهُ في هذا الخصوص إعتماد على الوفرة المتوفرة من الأراضي والأبنية وليسَ على الإحتياج، وإذا تكلمنا على محافظة بغداد، عدد الطلبة الموجود في محافظة بغداد تقريباً (٢,٤١٩,٣٣٥) مليون مقسمين حسب إحصائية (٢٠٢٠,٢٠١٩) مقسمين على جانب الكرخ وجانب الرصافة، عدد الشُعب المتوفرة حالياً (٥٩,١٥٧) ألف عدد الشُعب المطلوبة (٣٧,٦١٦) ألف التي تحتاج في جانب الكرخ هي (١٤,٩٥١) ألف أما في جانب الرصافة تحتاج (٢٢,٦١٦) ألف الحديث الذي يدور من خلال مراقبة الأداء الحكومي من خلال مراقبة الخطط الاستراتيجية التي تضعها المحافظات أنَ الحديث يكون على أساس المساحات المتوفرة، وليسَ على أساس الشُعب المطلوبة في عدد الطلاب، هذا المعيار للأسف الشديد لا يُعطينا الصورة الحقيقية والواقعية والإحتياج الحقيقي والمناسب لكل محافظة من المحافظات ولكل مديرية من المديريات.

الفقرة الرابعة: مسألة إزالة التجاوزات السكنية التي تمارسها الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء بالإيعاز إلى لجنة محددة، هذهِ اللجنة تتعاون مع المديريات المحافظات وأمانة بغداد بهذا الخصوص، وهذهِ مبادرة نشد على يد السيد رئيس مجلس الوزراء من حيث هي تتعارض مع التصميم الأساسي لمحافظة بغداد، ولكن أي إجراء يُتخذ من قِبل الحكومة يجب أن يقابله بنفس الوقت إجراء أخر موازي لمعالجة هذهِ الحالة، الحكومة تُزيل تجاوز لكن في المقابل هناكَ فائض من النفط، هل حاولت أن تطلق مبادرة دار كل عراقي؟ هل حاولت أن تجد الحلول لهذهِ المسألة، للأسف الشديد هنالكَ صمت حكومي بهذا الخصوص، مجلس النواب يوجد قانون فيهِ وهو قانون معالجة التجاوزات السكنية، هذا جاء من عام ٢٠١٤ عملنا عليهِ في الدورة السابقة وحاولنا أن نشرع هذا القانون وقُرء قراءة أولى، وقُرء قراءة ثانية، وإلى الأن لم نرى النور، نتمنى من هيأة رئاسة مجلس النواب إتخاذ الإجراء السريع بهذا الخصوص.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

الموضوع يخص إرتفاع سعر المنتجات النفطية، سبق وإن إجتمع السيد نائب رئيس المجلس المحترم، بمجموعة من أصحاب المعامل (المؤكسد، والطابوق، والجص) وصدرَ قرار من وزير النفط بالتريث في رفع الأسعار، لكن في اشهر الخامس سوفَ تعود الأسعار كيفما كانت، ارتفع سعر لتر(الكاز) المباع لمديرية الماء من (٤٥٠ إلى ٧٠٠) دينار التر الواحد، مديريات الماء اتصلوا بنا خلال أسبوعين أو العشرة أيام القادمة كل مشاريع في العراق سوفَ تتوقف، مد راء الماء الذين هم في (كركوك، موصل، النجف، البصرة، العمارة) وكل محافظات العراق تقول الشركة العامة لتوزيع المنتوجات النفطية لا تُعطينا لتر واحد إذا لم نُعطيهم مال أي يجب أن نعطيهم المال مقدماً، التوقعات من وزارة البلديات أنَ خلال عشرة أيام سوفَ تتوقف كل المشاريع في العراق، لأن مديريات الماء ليسَ لديها المال، نفس الوقت معامل (الجص، الطابوق،) معمل الإسمنت في النجف توقف معمل الإسمنت في الكوفة توقف معامل الإسمنت في العراق كلها توقفت، سعر نفط الأسود من (٢٥٠ إلى ٣٥٠) دينار بالتالي هي

حرب على الصناعة العراقية، معامل الجص والطابوق في العراق تقريباً توقفت، لأنَ هناكَ سياسة فاشلة ودكتاتورية من قِبل وزارة النفط، السيد رئيس الجلسة المحترم يجب أن يكون هناكَ قرار واضح وصام من مجلس النواب، وزارة النفط تبيع المنتجات النفطية إلى (الأردن، مصر، لبنان) بأقل من السوق (١٦) دولار، بالتالي ما هي سياسة وزارة النفط بتدمير الشعب العراقي؟ ورعاية الدول المجاورة، تحياتي وتقديري للدول المجاورة لكن مثلما ترى مصالح الدول المجاورة، إرعى مصالح الشعب العراقي وخاصةً قضية رفع الأسعار وألاف العوائل رزقها على المعامل الأهلية والقطاع الحكومي، أطلب من أمانة السر أنَ هذا حديثنا يعني عند خروجنا من هنا نطلب منهم فيديو وننشرهُ على صفحاتنا، نريدُ مخاطبات رسمية، أنا الذي تحدثتُ به أطلب أمانة السر تُخاطب به أثناء المداولة في جلسة مجلس النواب، طلبَ النائب(هادي السلامي) والإخوة الأعضاء ما هو طلبهم، حتى يكون حديثنا فيهِ فائدة وليسَ فقط في الإعلام هذا أولاً.

الموضوع الثاني: موضوع البديل، حقيقة الموضوع أصبحَ طويل وعريض، واليوم وغداً موضوع البديل هو موضوع مستمر وصلنا للإنتخابات وتأخر أيام الحملة الإنتخابية والإنتخابات، الأن نحنُ جمعنا تواقيع (٥٤) توقيع وسوفَ يزداد العدد، حقيقةً نحنُ نريد قرار صحيح وحاسم، أي نبقى كتابنا وكتابكم الفساد مستشري في المؤسسة العسكري معَ إحترامي وتقديري وتحياتي للأبطال الشجعان أبطال الساتر، لكن أتكلم على بعض القادة هناكَ مشاكل كثيرة وكلنا نعرف هذا الموضوع، نحنُ نريدُ حسم هذا الموضوع وليسَ مزايدات إعلانية وجنابك عملت على هذا الموضوع، لكن نحنُ نُريدُ حسم لهذا الموضوع.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

طبعاً ملاحظتين مهمة، قضية النفط ونحنُ جلسنا وكانَت هناكَ جلسة مع الكادر المتقدم لوزارة النفط إبتداءً من الوكيل لشؤون التوزيع أعتقد، وكذلكَ بعدها جلسة ثانية معَ وزير النفط، ووعد أنهُ سيتم معالجة هذا الأمر، وتريثَ لمدة شهر، شهر ليسَ بحل يوجد لديهم مشكلة التهريب؟ أنا أؤيد وجود تهريب للمنتوجات النفطية، لكن الحل لا تُحرم الأخرين الذينَ هم فعلاً معامل حقيقية وتعمل سواء كان طابوق أو جص أو إسفلت أو معامل أخرى التي تأخذ حصة، أن تقلل الحصة بحجة التهريب أو تمنعها أو تزيد الأسعار هذا ليسَ بحل، أنتَ مسؤوليتك كجهة حكومية كوزارة أن تتابع هؤلاء وتحدد من هي المعامل التي تعمل بالتهريب وتمنع من الحصة أو تسحب الإجازة منهم هذهِ مسؤولية الوزارة، كذلكَ نحنُ كجهة رقابية سوفَ نُتابع المعامل التي تُهرب والمعامل التي تؤثر على الصناعة العراقية إذا سمحتَ لي، بالتأكيد هذا العمل سوفَ يؤثر على الصناعة العراقية، يؤثر على المنتوج المحلي، يؤثر على الأيدي العاملة وسوفَ يزيد من معاناة الناس ويزيد من البطالة، هذهِ الفقرة الأولى. الفقرة الثانية: البديل، أرسلنا أكثر من كتاب وجنابك أنت جمعتم توقيع عدة نواب، أتمنى أن ترسل لي هذهِ التواقيع والطلبات، وتكلمتُ معَ السيد رئيس الوزراء وهوَ يسمع كلامي، وقال لي من هذا اليوم إلى يوم العيد، وهذا الكلام قبل العيد، قبل العيد أو بعدهُ مباشرةً سوفَ أحسم قضية البديل، إن شاء الله على هذا العيد وليسَ العيد القادم، وبينَ أنهُ سوفَ يحسم قضية البديل، البديل مشكلة حقيقية يعانون منها الجنود، المنتسبين، الضباط وكذلكَ المنتسبين في الشرطة سواءً في الحدود، سواءً في الشرطة الإتحادية أو الرد السريع وأفواج الطوارئ، مشكلة حقيقية للجيش العراقي أن تبني المؤسسة بشكل رصين أنهُ هوَ زيادة الأعداد ليسَ بهذهِ الطريقة، إذا لم يرتاح الجندي لا يستطيع أن يقوم بواجبه ومهامه، وهذا من خلالكم أنا أتكلم وكذلكَ يؤثر على قضية راحتهُ وأكله ومنامه، سوفَ نؤكد ولا تُلزمنا وزارة الدفاع أو الداخلية أو الإجهزة الأُخرى أن نُشرع قانون، وهنالكَ قانون وأنا أكملتهُ وأتمنى دعمكم به هو لا يؤثر على الدولة وننتظر أن يُشرع، وحولتهُ إلى لجنة الأمن والدفاع، هوَ أن تُضاف مخصصات الخطورة والزوجية أو الأطفال إلى الراتب الإسمي، لأنَ هناكَ كثير من الناس تريد أن تُحال إلى التقاعد من المنتسبين، راتبهُ الإسمي (١٥٠ أو ١٦٠) ألف عندما يُحال إلى التقاعد لا يتجاوز (٤٠٠) ألف بالتأكيد سوفَ لن يستفاد، عندما يُحال إلى التقاعد سوفَ يعطينا درجات إضافية أي درجات حذف والإستحداث ممكن أن يتم تعيين شباب لأنَ بعضهم تجاوز عمرهم فوق الخمسين، يخرج ب(٤٠٠) أكيد لا يخرج، لكن عندَ إضافة راتبهُ الإسمي لن يوكلف الحكومة شيء، على التقاعد والتقاعد لديهم إمكانيات لأنهُ يتم الإستقطاع من قِبل التقاعد، إن شاء الله مجلس النواب لهُ صوت بهذا الموضوع، إخواني قضيتين، قضية الوقود سوفَ يكون لنا موقف مع وزارة

النفط وسوفَ نُخاطبهم وننتظر جواب حقيقي، وقضية البديل ننتظر من الأخ رئيس الوزراء أن يون حسم خلال فترة قصيرة لا يُلزمونا أن نعمل قانون مُلزم بقضية أن يكون نظام بديل واستحقاق الجندي من خلال تشريع قانون، وإن شاء الله سوفَ نُشرع قانون حتى لا يكون مزاج، اليوم مزاج إفلان مسؤول يقطع الإجازة، مزاجهُ جيد يُعطيهم إجازة، نعم هم مستخدميها مع الأسف أن أقول ليسَ عام لكن بعض الوحدات تستخدمه بقضية الفضائيين وابتزاز حقيقي لهؤلاء المساكين، ويؤثر على الروح القتالية للمنتسبين.

الجلسة سوفَ تكون يوم الأحد القادم.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

موضوع الذي نتحدث به دائماً وزارة النفط بموضوع تهريب النفط، أنا أتحدث بوثائق لدي وسوفَ أرسلها لكم، هو الفساد المستشري في وزارة النفط مثلاً، معامل الإسفلت المؤكسدة ومعامل أُخرى، كلُ معمل بهِ خمسة موظفين تابعينَ إلى وزارة النفط فيهِ كاميرات مباشر، فيهِ استخبارات، فيهِ الأمن الوطني، فيه المخابرات كل المعامل، فإذا كان هنالكَ تهريب فهي إدانة لوزارة النفط لأنَ لديهم كل معمل خمسة موظفين تابعين لوزارة النفط، فإذا كانَ فيهِ تهريب بمعنى أنَ وزارة النفط تشترك بتهريب النفط.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

لديَ مواضيع تخصُ بغداد وبالأخص محافظة بغداد، سابقاً تمَ التداول معَ جنابك بخصوص وضع المحافظة والمحسوبية التي موجودة في محافظة بغداد وأيضاً الفساد المستشري في المحافظة ودائماً نتكلم معَ الأخ محافظ بغداد وبصورة واضحة، خصوصاً على ملفات الفساد وأيضاً توأمة المشاريع الموجودة في المحافظة والوضع المتردي في مناطقنا في بغداد لكن(لا حياء لمن تنادي)، سيادة الرئيس جنابك قلت سوف أُشكل لجنة على المحافظة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

قلتُ أنتظر الطلب الذي تُقدمهُ جنابك أو أي نائب من النواب، يقدمونَ طلب ونشكل لجنة، لأنهُ لم يتم تقديم لي أي طلب.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

نُريد اللجنة أن تكون لجنة فعلية من البرلمان إختصاص تذهب وتطلع على المشاريع ليسَ فقط الحالية، إنما المشاريع التي ذهبت بتسوية من الموجودين في المحافظة صاحبين القرار، أنا أتكلم معَ المحافظ، المحافظ يقول الموضوع لدى النواب، أتكلم مع النواب يقولون لدى العقود، أتكلم معَ العقود يقول يُدرجُها صاحب التخطيط والمتابعة، وهنالكَ حلقات متواصلة ما بينهم وبينَ الوزارات التي تُدرج لهم مبالغ عالية بأرقام عالية جداً تُخصص لمناطق في بغداد، أتمنى هذا أن تُشكل عليهِ لجنة.

الموضوع الثاني: هناكَ مناطق في قضاء المدائن رأيناها على التلفزيون قبلَ يومين، أنا أربع أو خمس مرات ذهبتُ إلى المحافظ ذاهب لمنطقة تسمى منطقة (المعلة الفنجان) مسؤول المواد المائية لا يتعاون معهم، ومحافظ بغداد أيضاً غير متعاون معهم لا يدرج لهم المشاريع، طبعاً مشاريع كثير أُحيلت لقضاء المدائن، المشاريع التي تخص هذهِ المناطق لم تُحال، ربما يوجد لديهم مشكلة مع نائب سابق، يوجد لديهم مشكلة مع أحد الإداريين في المحافظة، أتمنى هذا الموضوع بكتاب رسمي مني، ويخرج كتاب رسمي من جنابك نحل المشكلة، لأن الوضع متوتر في قضاء المدائن، وهذهِ القرية وضعها مأساوي جداً، بلى ماء شرب، بلى تبليط، بلى مدارس، ذاهبة في الإتجاه المعاكس.

الموضوع الثالث: مشكلة وزارة العدل والسجناء، دائماً نتكلم ونحنُ الظيم الذي أتى إلينا من الإرهاب والتطرف الذي موجود الذي حدث، وأيضاً هناكَ أمور تخص مناطقنا ومحافظاتنا ووضع السجناء الموجودين لا يُخفى على أحد، كثير من الأبرياء موجودين وكثير من الإرهابيين الذينَ فعلوا ما فعلوا في البلد موجودين، لم يُشكلوا لجنة ولم يحسموا وضعهم، كذلكَ نحنُ لن نمضي بالعفو وفقَ ضوابط تنصف الأبرياء، نحنُ اليوم نتحاسب أمام الله سيادة الرئيس، اليوم هناكَ أمور تأتي لنا في مكاتبنا وعلى منازلنا يراجعونا ناس، ترى هناكَ مظلومية وجنابكَ أنتَ إبن بغداد وإبن كل المناطق، أيضاً تأتي إليك ناس ترى وضعهم أيضاً لا حولَ

ولا قوة، الموضوع يُراد لهُ قانون أو يُراد تدخل قضائي على أن يُحل هذ الأمر أتمنى هذا الموضوع أن يكون هنالكَ توجيه من جنابك، أن يكون هناكَ وجود لكَ في هذا الموضوع، على أن تنقذ رقاب هؤلاء الناس الأبرياء، والإرهابيين على جهنم، لم تُدمر بيوتنا غير الإرهابيين، لكن يوجد ناس أبرياء يوجد نساء تأتي إلينا من أخواتنا من بناتنا يأتون من هنا ويذهبونَ إلى الناصرية وزوجها ليسَ لديهِ شيء بسبب المخبر السري، هذهِ أيضاً في مجتمعنا يُراد لها علاج يراد أن لا نعود للخلف، الذي حصل في الموصل والمناطق الأُخرى أيضاً يوجد ضغوطات من البعض، يوم الذي كان البعض منهم حاضنة قولنا، والبعض منهم جُندَ والبعض منهم هناكَ عقيدة ذهبت به بغير إتجاه، وهناكَ فكر متطرف دخلَ على مناطقنا وحدثَ إلي حدث وتورطوا، والمصدر السري أخذَ الكثير وجنابك تعرف عندما كنتَ عضو لجنة الأمن والدفاع.

سيادة الرئيس يوجد موضوع مهم في قضاء المدائن والذي هو مشروع إستثماري إسمهُ (بسماية) اليوم أحد المستثمرين الذي لديهِ محطة كهرباء في المدائن، نتكلم معَ وزير الكهرباء، نتكلم معَ المسؤولين ولدينا مشروع إروائي في القضاء، ثلاثة أرباع المشروع نسبة ٨٠% يأخذهُ للإستثمار وهو المفروض عندما جاءوا ووقعوا معهُ العقد جاء وهو حامل أموال أعطى رشاوى لناس متنفذين بالحكومة العراقية، أخذ مشروع إستثماري على أن يأتي هوَ يعمل يأتي بأمواله ويعمل، الأموال أخذها من الدولة العراقية وأنجزَ المشروع واليوم نستخدم الموارد العائدة إلى الدولة في القضاء، اليوم نحنُ في المدائن يقولون علينا سابقاً (سلة بغداد) أُبشرك الزراعة صفر في المدائن، لا ثروة حيوانية ولا أسماك ما موجودة كلها بسبب السياسة الخاطئة الموجودة من الوحدات الإدارية التي تخص قضاء المدائن، يوجد لدينا دائرة في قضاء المدائن متنفذة يوجد شخص هوَ الذي يسيطر عليها، وزعت ثلاثة أرباع الأراضي في القضاء (عمهُ، وابن عمه، وابن اخته، ونسيبه، وخاله، وابنة خالته) ووزعوها، نتكلم نريد نذهب نطرق الباب لا يوجد جواب؟ وصلوا بنا إلى مرحلة، اليوم نتكلم معَ المحافظ وأتكلم معَ المسؤول، أقولُ له الوضع ذاهب في الإتجاه الخاطئ تعال عالج لا يسمع، السبب الذي يجعلهُ لا يسمع هناكَ مجموعة من النصابين والحرامة ملتزمين الجهات الرسمية التي نحنُ نذهب إليها يقولُ لهُ لا علاقة لك يأتي إستجواب أنا أُلغيهِ لك، يأتي عليكَ موضوع أنا ألغيهِ لك، إما نعمل بمهنية ونعمل كمؤسسة تشريعية رقابية حقيقية، إما كل شخص لدينا محسوب على المحافظة يريد الحفاظ على منصبه لكي يجمع لهُ ويُعطيه هذا بحثُ أخر.

موضوع المحافظة، يجب وضع الحد لهُ سيادة الرئيس، لأن وصلت ليسَ الذي ببالكم مليار أو مليارين، وصلت إلى (تريليونات)؟ كل شخص لديهِ مقاول بجانبه واليوم أتوا إلى مناطق حزام بغداد، المشروع موجود قَبلَ أربع سنوات، يأتي يخرج جدول الكميات فقط يُقدم ويؤخر بالتفاصيل ويُحيلُه، تخرج اللجان من التخطيط ومن المحافظة وينجز المشروع يُطلق لهُ (٣٥أو ٢٨) مليار أليسَ هذهِ أموال الشعب لماذا لا نصدُ عليها؟ ونصرخ ليسَ لدينا، ولا نستطيع إدراج مشاريع، ولا يوجد أموال لتأهيل (بغداد) والجماعة يسرِقون وواضعين رجل على رجل ولا يوجد أحد يقولُ لهم من أين لكم هذا، سابقاً الحكومة نتكلم عليها الذي يغير عجلتهُ يقولُ له من أين أتيتَ بها، نائب محافظ يسير بعشر عجلات نوع (لاند كروز) كلها موديل ٢٠٢٢ من أين أتيتَ بها؟ يقول المحافظة لا تُعطيني، يذهب ويحجز عشر عجلات ويخرج موكب، لا أحد يقولُ لهُ من أين أتيتَ بها؟ أو مالئ أفواه الكل، تتكلم معه يقول أنا يساندني الزعيم الفلاني، تتكلم معه يقول أنا يُساندني فلان رئيس حزب، إما أن نُحاسب من صدق أن نذهب ونجلس في بيوتنا سيادة الرئيس، أنا الذي أعلم بهِ عنك أنتَ شُجاع، إما أن تُخرج أربع أو خمس من صقور المجلس وكلهم على رأسي، وتُرسل لهم المتحدث وأنا إتركوني على جنب، أنا الذي لدي أُعطيكم وثائق، ناس تقوم بسرقة خزينة الدولة أنا أُرشدكم عليهم، دعونا نذهب لهم أذهب أتكلم يتصل بي أحد الإخوان يطلب مساعدة فلان وفلان ترى هو منك وفيك؟

إذا هوَ مطمئن لم يتم استبداله ولا أحد يستطيع يُخرجُهُ من منصبه يتعظ أن يعمل للناس، سوفَ لن يعمل السبب لماذا؟ بسبب ملئ أفواه كم شخص ويُصفقوا له ويُغطوا عنه، إما أن نجد حل للمحافظة خلال إسبوع، أنا بالنسبةِ لي لم أدخل المحافظة منذُ شهر ونصف، السبب دخلتُ للمحافظة وتكلمتُ مع المحافظ، أنا رئيس تحالف بغداد، المشاريع التي تُدرجوها، حدد لنا المشاريع الخاصة بمناطقنا حتى نناقشها أنا وأنت قالَ لا يوجد، تعلم من الذي يعمل الإدراج من الذي يُرتبُه (المقاول)، مقاول يجلس في

بيته ليلاً يُنجزُها ويعطيها لهم يُطبقوها، مدير قسم بلدي في المحافظة، يتصل بالمحافظة يوم أول أمس يقول المقول أتى إليه حذف واستحداث في منطقتي، لماذا لا تعمل؟ يقول طلبَ مني (١٥) مليون دينار في العلن أقولُ لك أو (١٠) ألاف دولار لكي ترسوا لك؟ إتصلتُ بالمحافظ والذي هوَ كبيرهم قلتُ لهُ هناكَ موضوع كذا وكذا، قالَ أنا سوفَ أُساوي الأمور، أرسلَ على المقاول قالَ لهُ تُقسم، يُقول لهُ أنا أُقسم بكلام الله، يقولُ لهُ يأتي بأمهِ وأُختهِ، أقسم بأُمك وأُختك ولا تُقسم لي بالقرآن، هل هذا محافظ يُدير محافظة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب، نحنُ نحتاج هذهِ البيانات التي تكلمتَ بها، أن تُقدم لنا شيء.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

كلها أُعطيها لك، حتى(٣٩) مليار أُعطيها لك.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

إذا سمِحتَ لي، نحنُ نعرف أكيد أنَ مؤسساتنا منقورة بالفساد، سبب تأخر البلد وعدم البناء والبطالة كل الذي يحصل في مُحافظاتنا هو سبب الفساد، سواء كانَ في المحافظات أو الوزارات وهذا مشخص لدينا، واجبنا الأخلاقي والشرعي والقانوني أن نقدم ونعمل شيء خلال هذهِ المرحلة، أنا يدي بيدك أجلب البيانات وأنا لدي هكذا صورة عن نائب المحافظ وسطوتهُ وعمله، لكن بيانات حقيقية غير متوفرة لدي مسموعاتي لهذه مقاربة لمسموعاتك.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

فقط أعطي الأمان، الموظفين كلها تُريد أن تأتي إليك، أنا بنفسي آتيكَ بهم.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنا أتمنى، المشكلة التي نراها هي ليست فقط نائب محافظ أو محافظ أو كذا، يوجد أشخاص عاديين، هذهِ قضية الأرتال عادي، شخص لا أُريد أن أتكلم غير كلام (١٠) عجلات نوع (جكسارة)، السيطرات لا توقِفه، طبعاً في الدورة الثانية حددنا أعداد العجلات التي من الممكن أن يتجولوا بها المسؤولين بكتاب رسمي، بمستوى رئيس وزراء أو وزير، على أن لا يتجاوز اربع أو خمس عجلات رئيس الوزراء، الوزير ثلاثة عجلات، والبرلماني ثلاثة عجلات أقصى حد، أنا أقصد العجلات لا يأخذها، أقصد كموكب، اليوم أنتَ نائب ولديكَ أموال وبحوزتك عشرة عجلات هذا على سبيل المثال، لكن الوزير ثلاثة عجلات، والنائب ثلاثة عجلات، طبعاً النائب لي لهُ عجلة، هذا للعلم ثلاثة عجلات هو الذي يشتريها من راتبه، لكن الوزير من الدولة ثلاثة عجلات، إذا خرجَ بأربع أو خمس أنا أرى وزير يخرج بعشرة عجلات، وأرى شخص عادي يخرج أيضاً بعشرة عجلات والسيطرات لا تسأل لماذا، وعلى أي أساس تخرج وما هيَ الموافقات التي حصلتَ عليها ومن أين، الهويات، التخاويل، هذا يُراد منا وقفة حقيقية، ولذلكَ أُوجه لجنة الأمن والدفاع تُؤكد على مواكب المسؤولين، أتمنى سيطرة تقف بوجه حتى رئيس الوزراء، وزير، أي مسؤول أخر، مسؤول عسكري بعض مرات ترى قائد فرقة بحوزتهِ عشرة عجلات عسكرية نوع (همر) قائد عمليات لا أعرف كم، هذهِ مقدرات دولة استهلاك هذا جانب من جوانب الفساد، لخروجكَ بعشرة عجلات يُراد لها وقود، صيانة، إدامة، تؤثر على السيطرة الموجودة على الناس، لذلكَ أنا أتمنى من إخواني.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

فقط النواب عجلاتهم الخاصة، أما البقية كلها استخدام.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

في السيطرات أن يؤكد على هذا، الذي يأتي بعشرة عجلات يقولُ لهُ أنتَ من أين؟ وإذا وقفَ بوجهه وتمَ التجاوز عليه وسيرى ماذا نفعل به نحنُ كجهة رقابية وتشريعية، هذا موضوع مهم، أنتَ أطلت هذا يكفي، لدينا مداخلات كثيرة.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

جنابك قلتَ بخصوص المواكب، متى العالم تطمئن وتخرج بطولها؟ عندما نحصر السلاح بيد الدولة، وعند الانتهاء من الخارجين عن القانون، ليسَ اليوم تقول لي أُخرج بعجلة واحدة وينتظرني عند الجسر ويُنزلني ويأخذني.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

كلا، قلتُ ثلاثة عجلات.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

ليسَ القصد أنا، أنا الله حاميني.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الأن الأمن مستقر، هذا الكلام في عام (٢٠٠٦,٢٠٠٧,٢٠١٠) ممكن، الوضع الأمني غير مستقر لكن اليوم لا يوجد حجة، يأتي لي قائد عمليات أو قائد فرقة أو وزير أو رئيس وزراء أو غيره يأتي بعشرين أو عشرة عجلات، هذا غير مقبول.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

الصحوات فعلوا ما فعلوا، ونراهم في السيطرات يعطف عليهِم منتسبو الشرطة الإتحادية أو الجيش، يعطيهِ من الأرزاق التي تأتي إليه، ليسَ لديهِ إمتيازات ليسَ لديهِ راتب، هذا أيضاً قاتل.

السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذهِ الأمور كلها تُعالج إن شاء الله.

- النائب رائد عبد الرضا هادي الفتلاوي:-

هناكَ بعض القضايا ممكن نطرحها في هذهِ الجلسة، حقيقةً لدينا موضوع مهم هو أزمة السكن، أزمة السكن في المادة (٣٠) من الدستور(أولاً) تكفل الدولة للفرد وللأُسرة وخاصةً الطفل والمرأة الضمان الإجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم، كذلكَ المادة (٣٣) (أولاً)، لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة.

الذي نلاحظهُ نحنُ الأن في عام ٢٠٢٢ وهذهِ الموازنات الإنفجارية والمبادرات الكثيرة التي بادرت إليها الحكومات أنَ الأحياء العشوائية في إزدياد، مستوى الخدمات المقدم لهذهِ الأحياء في تردي، ألاف الناس حقيقةً تعيش في الأحياء العشوائية (التجاوزات) هذا يحتاج حقيقةً إلى وقفة من البرلمان العراقي لوضع خطة استراتيجية تحل مشكلة السكن، مشكلة السكن لها تأثير كبير على الجوانب الأمنية، الإجتماعية، الإقتصادية، بالتالي هذهِ عوائلنا ليسَ من المفروض العراقي بكل هذهِ الموازنات وكل هذهِ الأموال والعراقي يسكن في العشوائيات، هذا أولاً.

ثانياً: قضية موضوع التسكين التي تطرقنا لها في الجلسة السابقة ذو المهن الصحية، حقيقةً تم الإتفاق مع الإخوة في اللجنة المالية وكذلكَ على الخط لجنة الصحة لتعديل قانون الملاك والمضي برفع التسكين عن هذهِ الشريحة المهمة.

ثالثاً: يوجد بعض الموظفين وهذا يحتاج تدخل من جنابك لتظمينهم ضمن قانون الدعم الطارئ، موظفين تم تعيينهم عام ٢٠١٩ من الشهر الثاني عشر، وهؤلاء لم يستلموا راتب شهر الثاني عشر لعام ٢٠١٩. عام ٢٠٢٠ وكما تعلمون لم يكن هنالكَ موازنة، ولم يستلموا راتب طيلة فترة عام ٢٠٢٠، في عام ٢٠٢١ جرت التعيينات على مجلس الخدمة الإتحادي ودوائرهم أو وزارة المالية لتا نقول تبرأت منهم ولكن غير مشمولين في تعيينات مجلس الخدمة الإتحادي فلم يُصرف لهم رواتب، منذُ عام ٢٠١٩ وإلى الأن أكثر من سنة ونصف، موظفين يعملون في الدولة العراقية لم يستلموا رواتب، الفئة الأُخرى الذينَ تم تعيينهم نهاية عام ٢٠٢١ من الشهر الثاني عشر وإلى الأن لا يوجد موازنة ولم تُصرف لهم رواتب، حقيقةً هذهِ عوائل ومصاريف ويحتاجونَ إلى من يرعاهم، سيدنا نطلب من جنابك التدخل في حل مسألة هؤلاء رأفةً بهم وبعوائلهم.

- النائب شريف سليمان علي الباستكي:-

نعود إلى قضية (سنجار)، نتمنى من الإخوة والأخوات أعضاء مجلس النواب العراقي، وهيأة الرئاسة، هذهِ الجدية وهذا الحماس في الإهتمام بوضع (سنجار) وعودة النازحين إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن، كما كانَ هذا الحماس الجرأة اليوم في قانون التطبيع الأخير، سيادة الرئيس النازحين، مسألة العراق مسألة الشعب العراقي بشكل عام، هو مسألة المكون اليزيدي بشكل خاص، أوضاعهم سيئة جداً ويعانون شتى أنواع المعاناة والكل يعلم، وأنا لا أُريد أن أعود إلى ما ذكرهُ اخي العزيز كاكه (محما) لتكن هذهِ السنة، سنة عودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم وحِفظاً لكرامتهم وخدمةً لهم ورفع معاناتهم، سيادة الرئيس كانت هناكَ إتفاقية تسمى إتفاقية سنجار ما بين إقليم كردستان وبينَ الحكومة الإتحادية وبإشراف أُممي، إلى الأن هذهِ الإتفاقية لم تُنفذ ولو بنسبة ضئيلة، فالجانب الأممي أيضاً مقصر في هذا الجانب أرى أن يكون هناكَ التشاور والحوار وكيفية تطبيق هذهِ الإتفاقية، فالجانب الأممي المتمثلة بالسيدة (بلا صخر) قد وعدت الأطراف المتفقة معَ بعضها البعض، بأن يكون هناكَ دعم دولي ودعم مادي ودعم أممي حولَ تطبيق هذهِ الإتفاقية ولكن إلى الأن لم نرى منها أي مجهود أو أي دفاع أو أي دعم، الحكومة إلى الأن سيادة الرئيس ولو بشكل بسيط لم تقوم بخدمة النازحين وتوفير الخدمات الأساسية لهم، وتقديم أي دعم لهم وحتى بدل العودة إلى الأن لم يُمنح لهم، بدل العودة الذي هو مبلغ ضئيل جداً مليون ونصف المليون، إلى الأن لم يُقدم أو لم يتم توزيعهُ على العائدين حتى العائدين الذينَ عادوا إلى ديارهم إلى الأن لم يتم توفير هذا المبلغ الضئيل لهم، سيادة الرئيس جبل (سنجار) هذهِ المشكلة أو المعضلة التي اثبتت دولياً يجب أن يكون هناكَ إهتمام من قِبل الدولة من قِبل البرلمان به، الدولة معنية في هذا الملف الأساسي، اليزيد يون باتوا ورقة بيد الاستراتيجيات الدولية والإقليمية التي تُجرى في هذهِ المنطقة، نحنُ لسنا طرفاً نحنُ لسنا ضدَ أحد، نحنُ فقط ضد الذينَ يمسونَ شرفنا وكرامتنا والذينَ هجرونا من قورانا ومجمعاتنا، نتمنى أن يكون هناكَ الجرأة والخطوات العملية لعودة النازحين لتكن كما قلت سنة عودة النازحين والمهجرين والفقراء والمساكين إلى ديارهم وحِفظ كرامتهم وليعيشوا بعز وسلام في قوراهم وأراضيهم.

السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد نحنُ نقف معَ هذهِ المعاناة، معاناة أهلِ (سنجار) والنازحين وأكيد النائب (محما خليل) إن شاء الله يُقدم هذا الطلب ونقف معهُ.

- النائب نايف خلف سيدو الجندو:-

كما هو معلوم لديكم أنَ الكتلة اليزيدية هوَ الممثل الشرعي والدستوري لأبناء المكون اليزيدي، ولا نقبل بأي جهة سياسية أن تتدخل في شؤون المجتمع اليزيدي، وكما هو واضحٌ لديكم نقطة جوهرية مهمة، أنَ اليزيدية هم ديانة وقومية وعلى الجميع العراقيين الشرفاء إحترام هذهِ الإرادة وعدم التجاوز على هويتهم فيما يتعلق بحقوق اليزيدين وقضية سنجار، أعتقد هذا الملف عائد لممثل الكتلة اليزيدية ولا نسمح لجهات أُخرى التدخل في شؤون اليزيدين.

السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

نحنُ نقف معك، مع كل صوت يطالب بحقوق اليزيدية سواء كانَ أنت أو أي نائب أخر، أن شاء الله نحنُ نقف معكم.

- النائب نايف خلف سيد الجندو:-

سيادة الرئيس، إنَ أبناء المكون اليزيدي في العراق يعتزونَ بهويتهم الوطنية العراقية، ولا يقبلون من أحد المزايدة على انتماءهم الوطني، ومن خلال مداخلتي هذه أود أن أوضح لحضراتكم نقطة جوهرية مهمة وهي، أنَ الديانة اليزيدية هي بحد ذاتها دين وقومية، وعليهِ نُطالب جميع العراقيين الشرفاء إحترام هذهِ الإرادة والهوية واستقلاليتها ونرفض رفضاً قاطعاً تدخل أي جهة سياسية في شؤون المجتمع اليزيدي وسرقة هويتهِ الأصيلة، وكما هو معلوم لديكم أنَ الكوتا اليزيدية هي الممثل الشرعي والدستوري لليزيدين في العراق كونها تمثل الإرادة الحقيقية لهذا الشعب، وإننا نرفض التعامل مع قضايا الشعب اليزيدي خارج

نطاق الكوتا خصوصاً في القضايا التي تمس مناطقنا ومصير شعبنا، ومنَ المؤسف أنَ اليزيدية لم يتمتعوا كمكون أساسي وحقيقي المجتمع العراقي بحقوق كاملة، خاصةً تلكَ التي تتعلق بتمثيلهم السياسيين رغم كلُ ما يؤدي.

السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب، أنتَ تكلمت وقمتَ بإعادة الكلام نفسهُ مرة أُخرى.

- النائب نايف خلف سيد الجندو:-

نعم، لذلكَ نُطالب مجلس النواب العراقي الموقر بالتدخل لإيجاد صورة حل لإنهاء معاناة شعبكم اليزيدي الذي تعرضَ إلى أبشع إبادة عُرفَ في العصر الحديث، من أجل تهيئة الأرضية المناسبة لعودة النازحين ووضع حد للمعاناة التي تُعاني منها اليزيدين، خاصةً فيما يتعلق بإنهاء ملف إزدواجية أدارة سنجار، وللأسف الشديد نستغرب من عدم قدرة الحكومة العراقية على إختيار إدارة جديدة في سنجار في الوقت الذي كانَ بإمكانها إقالة محافظي ..... في محافظات أُخرى خلال أيام معدودة.

ـ النائب عدنان عاشور عدنان الجابري:-

نحن نامل أن تكون هذه الدورة مختلفة عن سابقاتها، وخصوصاً جاءت بعد إحتجاجات شعبية، وجاءت بإنتخابات مبكرة، وما نراه اليوم نفس المشاكل موجودة وعدم وجود سعي لحل هذه المشاكل، ومن جملة هذه المشاكل نرى الكثير من المتظاهرين خرجوا بإغلاق بعض الدوائر المهمة، واليوم مصفى ذي قار مغلق وهنالك أزمة وقود في محافظة ذي قار والمناطق المجاورة لمحافظة ذي قار أنا اتحدث عن قضاء المدينة المجاور لمحافظة ذي قار، وإعتمادنا على مصفى ذي قار لتزويدنا بمادة الإسفلت لإكمال مشاريع البنى التحتية والإكساء والتبليط في مناطق في البصرة وفي ذي قار ومناطق مجاورة أخرى، لذا نأمل أن يكون هنالك سعي من قبل الحكومة التنفيذية ومن قبل مجلس النواب لحل مشاكل العاطلين عن العمل، لإيقاف تداعيات التظاهرات، هذه التظاهرات تشل حركة الصناعة النفطية، ونرى الكثير من خريجي معاهد النفط ومعاهد الموانئ وهؤلاء هم الدورة الثانية، الدورة الأولى (١١٩) طالب تخرجوا، يعني دورة واحدة لم يتم تعيينهم ولم يجدوا لهم فرصة عمل، لماذا يفتتح معهد للموانئ إذا لم يكن هناك قدرة إستيعابية من قبل وزارة النقل؟ هذه الدورة الأولى عجزت وزارة النقل عن توفير فرصة عمل، فكيف إذا أصبحت لدينا خمسة او ستة دورات؟ بالتالي سوف يملأون الشارع ويقفون امام وزارة النقل، هناك مشكلة العمالة الوافدة في جميع المحافظات العراقية وانا اخص بالذكر محافظة البصرة، هنالك إقطاعيات سيطرت على المنشآت النفطية وعلى المنشآت الصناعية وعلى المشاريع، وسيطرت هذه الإقطاعيات أدى إلى إستقدام عمالة وافدة من خارج العراق إلى داخل العراق، كل العمالة الموجودة ممن إميركا الجنوبية ومن دول عربية ودول أفريقية ومن تركيا، وهذه العمالة الوافدة حجمها كبير جداً ونحن نرى الشباب عاطلين عن العمل يبحثون عن فرص عمل والحكومة لا زالت تستقدم العمالة الوافدة من خارج البلاد، هنالك مشاكل والمشكلة الأخيرة التي أود أن اطرحها هي مشكلة تعويض الفلاحين في محافظة البصرة، تعرض حقل مجنون إلى خطر الفيضان في عام ٢٠١٩ الموسم الشتوي ٢٠١٨-٢٠١٩، بعد ان تعرض هذا الحقل لخطر الفيضان قررت الحكومة أن تفتح مياه السيول والفيضانات بإتجاه مزارع المواطنين المزروعة بالحنطة والشعير، ولكن هذه المزارع لم تنصف بالتعويض ولم تعوض على الرغم من تعويض بعض المحافظات في موازنة عام ٢٠٢١ في المادة (٦٨) ج.

ـ السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

اتمنى الإختصار لأنه لديَ عدد كبير من المداخلات، وأرجو الكلام المختصر المفيد.

ـ النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

سبق وأن أصدرت المحكمة الإتحادية العليا الموقرة قرار المرقم (١٦٩) إتحادية ٢٠٢١ في ٢٠٢٢/٣/٢ والمتضمن إلغاء لجنة الامر الديواني رقم (٢٩) لعدم دستوريتها ولمخالفتها أحكام الدستور التي تضمن حماية حرية الإنسان وكرامته ولكون هناك آثار نتجت عن عمل هذه اللجنة، لذا اطلب من مجلس النواب أن يصدر قرار واعتقد مجموعة من السادة النواب قدموا تواقيع للرئاسة

الموقرة تتضمن إلغاء كافة التصرفات التي صدرت من اللجنة لغاية صدور أمر المحكمة الإتحادية وإلغاء الآثار القانونية المترتبة على هذه التصرفات ومحاسبة من قام بهذه الإنتهاكات، لأنه ما بُنيَ على باطل فهو باطل، ولكون اللجنة غير دستورية وغير شرعية، ونتجت بسب الإنتهاكات لقرار المحكمة الإتحادية ثبتها وأكد عليها، إنه كانت هناك إنتهاكات لحقوق الإنسان، ليس هذا العراق الجديد الذي نأمل أن يحكمه دستور وأن يحصل فيه الإنسان على محاكمة عادلة وأن تحترم فيه حقوق الإنسان، قرار المحكمة الإتحادية إثبت إنه هناك إنتهاكات ومخالفة للدستور، لذا نأمل أن يصدر مجلس النواب قراره في أقرب جلسة عندما يكون فيها النصاب متحقق، بتوصية لمجلس القضاء الأعلى الموقر بإلغاء الآثار القانونية المترتبة على الإجراءات غير القانونية التي قامت بها لجنة الأمر الديواني رقم (٢٩) ومحاسبة من قام بهذه الإنتهاكات.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هل قصدتي اللجنة الخاصة بمكافحة الفساد، اولاً صَدَرَت بأمر قانوني وخصصوا قضاة، يعني مجلس القضاء لديه إطلاع بهذا الأمر.

ثانياً: هنالك مفسدين تم الحكم عليهم فلا يجب تبرأتهم، بالتأكيد القضاء حكم عليهم وبعضهم حيتان فساد وانا رأيي كان يفترض تجديد لأن بعضهم سارق اموال طائلة، إذا كان في دوائر الدولة شخصيات معروفة تم إلقاء القبض عليهم، بقى إنتهاكات وضغط ممكن في هذه الفقرة التي تخص وتمت ممارستها على بعضهم كالتعذيب وغيرها، لكن أغلب الموجودين صدرت عليهم أحكام وواضح تورطهم بالفساد، الشخصيات التي تم إلقاء القبض عليهم وإحالتهم للقضاء هنالك شيوع وفي الشارع عليهم ملفات فساد.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

قرارات المحكمة الإتحادية العليا هي قرارات ملزمة وباتّة وقطعية، طالما صدر قرار المحكمة الإتحادية ملزمين ان نحترم هذا القرار.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

قرار المحكمة أوقف اللجنة، لكن المحكمة القضاء زودهم بقضاة للتحقيق إذن موافقة القضاء كانت، وتأكدي من هذا الموضوع.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

ليست مسألة تأكد، بما إن اللجنة غير دستورية والمحكمة الإتحادية قالت إنها تنتهك كرامة الإنسان وحريته، بالتالي قد تكون بعض القرارات صحيحة، أنا لا أقول جميع القرارات خطأ، ولكن يعاد النظر ويدقق إحتمال بُنيت على إعترافت أخذت بالإكراه قد تكون بُنيت على تعذيب جسدي، يجب أن تكون إعادة النظر بها.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أحتمال هنالك أشخاص تعرفينهم حصل معهم ذلك لكن بالمجمل، لا نريد ذكر أسماء جميع الأسماء التي تم إعتقالهم وحققوا معهم عليهم ملفات فساد.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

نحن ليس لدينا خلاف، جميعنا نعمل على محاربة الفساد ونأمل أن يكون فعلاً محاربة حقيقية للفساد، لكن بنفس الوقت لا نريد أن يكون ظلم لأشخاص تحت عنوان او غطاء قانوني.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

نحن ضد الظلم بالتأكيد.

- النائب غايب فيصل عنيد العميري:-

الجميع يعلم إن عضو مجلس النواب العراقي له مهام وهذه المهام هي تشريعية رقابية تمثيلية، ومن دورنا التمثيلي طالبنا الحكومة المركزية في وقت سابق بإلتفاتة وإهتمام وإتخاذ إجراءات لما يحدث في محافظة ذي قار، لكن للأسف وبنفس الوقت ذي قار وأهلها يتأسفون لعدم وجود مبادرة حقيقية من قبل الحكومة، وكأن الحكومة بمعزل عن ذي قار وبما يحدث في ذي قار خلال الأيام القليلة الماضية، الوضع الأمني من سيء إلى أسوء دون أي تدخل من قبل وزارة الداخلية ووزيرها، المشاكل معروفة وكذلك الحلول موجودة وما نحتاجه فقط هو تدخل حكومي برلماني عالي المستوى لكي يشعر مواطن ذي قار بوجود من يرعاه ويهتم به

وبمشاكله وحلها، طالبنا قبل قليل بمؤتمر ونؤكد من داخل قبة البرلمان التي هي قبة الشعب على إجتماع يجمع دولة رئيس الوزراء والسيد المحافظ والسادة النواب عن محافظة ذي قار من اجل أن يطلع السيد رئيس الوزراء على كل ما يحدث وعلى المشاكل الموجودة، وما هي الحلول التي طرحت بعد التداول والنقاش بين السيد المحافظ والسادة النواب بعد أكثر من إجتماع جمعهم جميعاً في وقت سابق؟ من اجل توجيه دولته للمختصين بتنفيذها لذلك نطالب رئاسة المجلس بأن يكون لها كذلك موقف فضلاً عن الحكومة المركزية.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

أود ان انقل بألم ما جرى يوم امس في محافظة بابل من صِدام بين المتظاهرين الخريجين المحاضرين والقوات الأمنية، لا أعرف إلى متى نبقى نستنكر ونشجب ونطالب بتشكيل لجنة تحقيقية لمتابعة الإعتداء على المتظاهرين؟ وهل هذا الامر حل حقيقي لهذه الشريحة؟ وإذا حصلت هذه الشريحة على حقوقها الشرائح الأخرى التي تتجاوز (١٥-٢٠) شريحة إذا عددتها، عقود (٣١٥) والمحاضرين الغير معينين وحشد الدفاع إحتمال نصل إلى قائمة طويلة، ما هو الحل؟ نبقى دائماً نسوف هذه المطاليب هل إن الدولة عاجزة عن إيجاد حلول؟ هل الدولة يجب أن تعين كل هؤلاء المواطنين؟ أو هؤلاء المواطنين لا أعطيهم حقهم، يجب أن نجد حلول جذرية وإستراتيجية، بعدما تشكلت اللجان ولك دور كبير فيها حقيقة اليوم إستأنفت أعمالها واليوم اول إنجاز يعتبر للمجلس بتشريع قانون تجريم التطبيع، ممكن اللجان أن تعمل على وضع خطة إستراتيجية للبلد، لجنة العمل والشؤون الإجتماعية ممكن ان تشرع بقانون الضمان الإجتماعية، موضوع مهم جداً بابل تحترق وبقية المحافظات أيضاً تحترق بسبب المظاهرات المتكررة والتجاوزارت التي تحصل مؤسسات الدولة، أصبح رجل الأمن بين نارين يجب أن يحافظ على مؤسسات الدولة وبين ان يحترم الدستور بحرية التظاهر، اليوم لدينا لجان ممكن أن تشرع برسم سياسة إستراتيجية للبلد، قانون الضمان الإجتماعي، لجنة الإستثمار ممكن أن تعد خطة لإستيعاب هذه الطاقات والأعداد الغير حاصلة على وظائف، لدينا وفرة مالية مؤقتة يجب أن يفهم الجميع اليوم سعر النفط عالي ممكن السنة القادمة يكون أقل ممكن أن ينزل إلى دولارين كما في ازمة كورونا، هل إنه ممكن ان نصرف هذه في فترة معينة او نعمل مشاريع إستراتيجية التنمية المستدامة التي فيها واردات للبلد؟ أتمنى أن يكون هنالك توجيه لجميع اللجان بوضع خطة وان يعلم بها المواطن العراقي إننا نعمل على هذا الموضوع، أما ان نبقى دائماً نناشد ونطالب هذه جميعها ليست حلول حقيقية أتمنى أن تتابع هذا الموضوع بشخصك، اللجان موجودة اليوم ممكن أن نطرح مشاريع ونعلم المواطنين لإستيعاب هذه الطاقات ونتجنب الصدام ما بين المواطن صاحب الحق وما بين رجل الأمن الذي هو أيضاً له حق في الحفاظ على مؤسسات الدولة، نسال الله أن يوفقنا لخدمة البلد.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد مجلس النواب بعد تشكيل اللجان مهم جداً أن يشرع قوانين ويرسم إستراتيجية لمعالجة البطالة وكذلك تنمية الصناعة، في الصناعة والزراعة والاعمال الحرة بتشجيع ذلك ممكن، لكن ان نحلها بتعيين جميع الخريجين وجميع العاطلين عن العمل هذا مستحيل، معالي الوزيرة موجودة ممثلة الحكومة، بالتأكيد الحكومة ليست لديها رؤية لمعالجة البطالة بإعتبار حكومة تصريف أعمال، ليست لديها رؤية ولا إستراتيجية ولم ترسم خطط لمعالجة البطالة، هنالك فعل ورد فعل، يتظاهرون مجموعة ثم يأتي أحد المسؤولين ويعينهم بأجور يومية وبعد ذلك تثبيت وهذه الأمور، نحن اليوم مسؤوليتنا كلجان، لدينا لجنة العمل ولجنة الخدمات واللجان الأخرى التي ممكن أن ترسم الإستثمار، إذا لم يكن هنالك إستثمار حقيقي في البلد ليس إبتزاز، يأتي المستثمر يبتزوه ثم يعطوه العرض ويسهلون عليه الأمور، هذه جميعها تؤثر على البطالة وزيادة أعداد الخريجين نحتاج ان نرسم سياسة حقيقية لمعالجة، لا نتكلم فقط، كلاً حسب لجنته يزودنا بخطة ونحن مستعدين أن نساعدكم ونقف معكم ونُلزِم الحكومة بتطبيق المنهاج الحقيقي لمعالجة البطالة، نحن معكم بهذا الخصوص.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

حقيقة بما يخص اليوم تم تشريع اول قانون يخص مجلس النواب وهو تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، أتمنى هذا النشاط والفعالية لأعضاء مجلس النواب للدورة الخامسة في كافة القوانين الأخرى المعطلة، نحن خلال أقل من شهر تم تشريع هذا

القانون، لدينا قوانين معطلة لمدة عشر سنوات وخمس سنوات ودورتان وثلاث دورات ولم تُشرع، على سبيل المثال قانون التقاعد والضمان الإجتماعي كما تطرق له السادة الأعضاء، قانون الخدمة المدنية الإتحادي الذي يضمن سلم الرواتب ما بين مؤسسات الدولة وغيرها من القوانين الأخرى التي تخدم وزارة الصحة ووزارة التربية وغيرها من الأمور الأخرى، أتمنى من جنابكم الكريم وكما ذكر السيد (مصطفى الكرعاوي) فيما يخص اللجان وتنظيم اللجان وهنالك فترة محدودة لغرض إكمال العمل المناط إليها في عملية إكمال القوانين وخلاف ذلك يتم إستبدال اللجنة، هذه فيها خدمة لمصلحة عامة.

ثانياً: تعلمون الآن المحافظات تشهد حراك متظاهرين في جميع المحافظات والمواضيع لم تحسم للاسف لغاية الآن وهي المحاضرين وتحويلهم إلى قرار (٣١٥) وهو جداً مهم، حضرتكم الكريم تفضلتم بمخاطبة الجهات المعنية ولكن لغاية الآن لم يكم هنالك جواب شافي من قبل هذه الجهات والحكومة لغرض تهدئة الشارع، نتمنى من جنابكم التأكيد على هذه الكتب، ونتمنى من الحكومة وموجودين ممثليها الآن الجهة التنفيذية لغرض الإسراع ويطمأن المواطن في عملية إكمال هذه القوانين، حسم الغير محاضرين والغير معينين بالنسبة للمواطنين، الوزارات لم تكشف لما لديها من درجات وظيفية فيما يخص الحذف والإستحداث، أتمنى ان تفتح هذه القائمة، صحيح لا توجد موازنة ولكن سوف تقر الموازنة يوماً ما، يكون هنالك تقديم في الوقت الحالي لضمان حقوقهم بعدها بالإمكان تنظيم هذا العمل، هذه الفقرات جداً مهمة واتمنى من حضرتكم الكريم التأكيد على الحكومة بكشف ما موجود لديها، في نفس الوقت لغرض ضمان العدالة أتمنى ان يكون هناك فتح مجلس الخدمة الإتحادي ليس فقط في بغداد وإنما في جميع المحافظات نحن لا نثق في عملية التعيين الموجودة في المحافظات ولا الوزارات للأسف، يتم التعيين عن طريق المحاباة وعن طريق المحسوبية لفلان وفلان ولا أريد ان أذكر الأسماء وهذا يحسم من خلال مجلس الخدمة الإتحادي، ونحن لدينا مجموعة من التواقيع وطلب رسمي سوف يرفع لحضرتكم الكريم لغرض فتح دوائر تمثل مجلس الخدمة الإتحادي في المحافظات، لتكون عدالة إجتماعية في التعيين لكافة المواطنين.

أخيراً: بما يخص وزارة النفط وهو ملف جداً مهم، وزارة النفط تبيع مادة الكاز إلى مؤسسات الدولة بأكثر من (٧٠٠) دينار بالمقابل موجود في الأسواق بمبلغ (٤٠٠) دينار وهي تبيعه (٤٠٠) دينار المؤسسات الخدمية التي أقصدها، على سبيل المثال وزارة الموارد المائية ودائرة الماء وجمعية الهلال الأحمر هؤلاء المؤسسات وحتى العمال الذين موجودين في المعامل الكاز يبيعونه لهذه المؤسسات بمبلغ (٧٥٠) غير مدعوم وموجود في الأسواق بمبلغ (٤٠٠)، وزارة النفط تبيعه لهم بمبلغ (٧٠٠) في نفس الوقت النفط يذهب إلى دول الجوار وندعم بنقص (١٧) دولار ويباع بسعر عالي للمواطنين في داخل البلد وهذه سوف تكون أزمة في داخل البلد كما تطرق لها السيد النائب (هادي السلامي) بمسألة النفط وأتمنى أن تكون هنالك حلول جذرية بخصوص هذه المواد، لأ السلف التشغيلية الموجودة لدى الوزارات والدوائر المعنية لا تكفي، النفط يباع بسعر مضاعف لمادة الكاز إلى الدوائر الرسمية.

ـ النائب طارق كطيفه أغجيري العجلان:ـ

اليوم يوم عظيم بإقرار قانون تجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي ونعتبر هذا اليوم تاريخي بمسيرة مجلس النواب العراقي، وأن شاء الله أنتم تترأسون هذه الجلسات، نسال الله سبحانه وتعالى ان يوفقكم وخلالكم ومن خلال رئاسة المجلس نشكر الراعي الكبير سماحة السيد (مقتدى الصدر) لطرحه هذا المشروع وإقرار من قبل مجلس النواب العراقي، بعض القضايا نريد طرحها وطرحها بعض السادة النواب، وهي قضية العقود وتثبيت المحاضرين والعقود او الخريجين الغير مثبتين هذا الموضوع يسبب قلق لأغلب الأجهزة الامنية ومعظم المواطنين، والمكاتب يراجعها أعداد كبيرة من الشباب لغاية الآن أي آلية واضحة من قبل مجلس الخدمة لهذا الموضوع لا توجد هذا أولاً.

ثانياً: الوزارات لغاية الآن أي وزارة لم تعلن عدد الشواغر من الدرجات عدد معين حتى نرسله لمجلس الخدمة.

ثالثا: المادة (٢٥) أقرت المحكمة بإلغائها اعتبرتها هدر بالمال العام لكن بعض المواطنين اكملت اوراقها ودفعت صكوك ووصلت إلى إستلام السند لكن تفاجئوا إنها توقفت ولغاية الآن مصير المبالغ التي أعطيت إلى وزارة البلديات وكذلك المعاملات

التي روجت لا يعرفون مصيرهم يطالبون بتفسير واضح من قبل المحكمة الإتحادية، أن هذا القرار من تاريخ صدوره أو بأثر رجعي، لا توجد قرارات بأثر رجعي المفروض أن تمضي هذه المعاملات من تاريخ صدوره، ذكروا توزيع المنتجات النفطية لدينا خلل بدائرة التوزيع نفسها، هنالك حالات فساد وإبتزاز داخلها توزيع غير عادل، الدائرة الحكومية يباع لها بمبلغ (٧٥٠) بينما المواطن العادي يباع له بمبلغ (٤٠٠) دينار هذا تفسير غير واضح لنا، صح أنك تدعم المواطن لكن هذه دائرة حكومية خدمية مثل دائرة الماء والمجاري تمويل ذاتي تعتمد على الواردات الخاصة بها، كيف تستطيع تسديد هذه المبالغ وهي تمويل ذاتي، يحتاج مراجعة لهذا الموضوع، موظفي وزارة الصناعة، عدد كبير من موظفي وزارة الصناعة الوزارة مستعدة أن تعطي بالدرجة والتخصيص وتنقله لدائرة أخرى حتى تستفيد منه، لأن معظم موظفيها جالسين في البيوت ويستلمون رواتب أسمية، وليس لديهم خدمة تأهلهم للإحالة على التقاعد ووزراة الصناعة تعطيهم بالدرجة والتخصيص، وبعض الوزارات لا تستطيع إستيعابهم ووجود نقص في بعض الوزارات مثل وزارة الصحة ووزارة التربية، السكن والمصرف العقاري، يحتاج وقفة له إيقاف توزيع المنح السلف الخاصة بأصحاب شراء البيوت هذا خلل وادى إلى إن بعض المواطنين إشترت بيوت على أمل أن تأخذ سلف من المصرف العقاري، لكن المصرف العقاري أوقف توزيع هذه السلف وأعطاها فقط للمشاريع الإستثمارية ومعظم الشعب العراق يكره أن يكون في شقق في الدور المتعددة ويبحث عن مكان يأويه، لذلك نطلب من رئاسة المجلس متابعة هذه القضايا.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالنسبة للمصرف العقاري ما زال مستمر بمنح القروض للذي يشتري مسكن.

- النائب طارق كطيفه أغجيري العجلان:-

لا فقط للمسكن داخل المجمعات السكنية، لكن خارج هذا الموضوع لا يوجد.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لغاية يوم أمس أنا إستفسرت يعطي لغرض شراء البيوت وكذلك للإستثمار.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالأمس كان لدي إتصال مع مدير المصرف وقال فقط للمجمعات الإستثمارية، هنالك محافظات لا توجد فيها مجمعات إستثمارية.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

المفروض أن تُشمل.

- النائب طارق كطيفه أغجيري العجلان:-

نتمنى من رئاسة المجلس أن تتدخل في هذا الموضوع وتوجه رئيس المبادرة بهذا الموضوع.

- النائب فراس تركي عبد العزيز مسلماوي:-

على عجالة موضوعين.

الموضوع الأول: إنصاف شريحة الخريجين غير المحاضرين وهذا الموضوع تم طرحه من قبل بعض السادة النواب ولكن أريد أن اوضح إن معالجته من خلال التقاطع مع الوظيفي، فهناك درجات خصصت للمحاضرين بسبب التقاطع الوظيفي لم يشغلوا تلك الدرجات وهي موجودة في وزارة المالية وتقريباً مضى أكثر من شهرين يتظاهر الشباب والفتيات وأولياء امورهم تحت الشمس الحارقة في محافظة كربلاء المقدسة وبقية المحافظات لذلك نطلب من رئاسة المجلس توجيه كتاب إلى وزارة المالية بهذا الخصوص وإنهاء المعاناة لهذه الشريحة بتخصيص تلك الدرجات لهم وسوف أقدم طلب بذلك.

الموضوع الثاني: ما يخص وزارة النفط وما يخص مادة زيت الغاز للمولدات الأهلية ونحن مقبلين على صيف حار، وصلتني معلومات اليوم نية الوزارة على رفع أسعار مادة زيت الغاز على اصحاب المولدات لتصل إلى الضعف، وإذا حصل هذا الأمر فعلاً فإن هذه المعاناة سوف تنتقل على كاهل المواطن الذي يعاني من إرتفاع أسعار السوق، بدلاً ذلك كما في بعض السنوات كنا نعطي زيت الغاز مجاناً للمولدات حتى يشغلوا لساعات إضافية، هنالك نية للوزارة لرفع أسعار الكاز على المولدات الأهلية إلى الضعف، وبالتأكيد صاحب المولدة سوف يأخذ هذا الإرتفاع من المواطن، لذلك إرتفاع أسعار الإسفلت ووصلت إلى الضعف

وعرقلة تقديم الخدمات في محافظاتنا لإكساء الشوارع وتقديم الخدمات إلى المواطنين، هذا يحتاج وقفة جادة نحن لا نقبل أن يكون ترقيع شهر، أمامنا صيف ثلاثة أو أربعة أشهر يحتاج إلى وقفة جادة لذلك نطلب من رئاسة المجلس توجيه كتاب إلى وزارة النفط بخصوص ذلك.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد إذا ترسل لنا هذه الكتب سوف نخاطبهم.

- النائبة منى محمد خلف الجبوري:-

كما هو معلوم ما مر به الآلاف من معلمي ومدرسي وموظفي تربية كركوك ممن أجبرتهم ظروف التهجير القسرية على ترك عملهم لعدة سنوات عند دخول عصابات داعش الإرهابية إلى اجزاء من محافظة كركوك، وبعد أن مَنَ الله علينا وعليهم بالتحرير والكرامة من دنس هذا التنظيم الإرهابي، فقد أوفت الحكوة المركزية بإلتزامها القانوني والأخلاقي تجاه أبنائها من الموظفين بإعطائهم جزء من مستحقاتهم، غير إن تجزِأت الحقوق وتسويفها بسبب أو اخر لا مبرر له، وإن حق هذه الشريحة من معلمين ومدرسين في إكمال حقوقهم المالية المدخرة من مهنية ومخصصات أخرى لا يمكن تجاهله، وإننا إذ نرى الحق الكامل لهذه الشريحة إسوةً بأقرانهم في المحافظات المحررة الأخرى الذين حصلوا على هذه الحقوق، لذا نطالب وبشكل عاجل إكمال هذه الإجراءات القانونية، لإعطاء من اوصلونا إلى هذه القاعة المباركة وأقصد بهم قناديل العلم والمعرفة أساتذتنا الكرام حقوقهم دون أي تأخير.

- النائب أحمد طه ياسين الربيعي:-

لدينا في محافظة البصرة ملف المتقاعدين، وبالتحديد متقاعدوا مديرية تربية البصرة والشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية، منذ اكثر من سنة او سنتان أنتهت خدمتهم وأحيلوا إلى التقاعد لكن لغاية الأن لم تروج لهم معاملات التقاعد، والسبب في ذلك توجيه هيأة التقاعد الوطنية بعدم ترويج المعاملات بحجة إن دوائرهم لم تسدد التوقيفات التقاعدية، ما هو ذنب الموظف الذي يؤدي خدمته ويكمل المدة القانونية ويستقطع من راتبه بشكل مباشر، وإذا كان هنالك تقصير من دائرته؟ ما هو ذنب الموظف يكمل ستين سنة وهذا العمر يكون لديه عائلة كبيرة وأمراض مزمنة وبعضهم يصل مرحلة العجز وغيرها وأكثر من سنة وبعضهم سنتان وأساتذة محترمين أدوا خدمتهم وواجبهم الوطني تجاه الدولة ولم تروج معاملات التقاعد، وجهنا سؤال برلماني إلى رئيس هيأة التقاعد الوطنية وكان جوابه غير مقنع، بعد ذلك توجهنا بطلب إلى هيأة الرئاسة لأستضافته وننتظر تحديد موعد، صراحة نعتبر هذا الموضوع جريمة إنسانية، اليوم تهدر كرامة الموظف الذي أفنى عمره وقدم كل حياته وطاقته وأكثر من سنة، بعضهم ألتقيت بهم شخصياً دكتوراة في الكلية التربوية المفتوحة التابعة لمديرية تربية البصرة، وأكثر من سنتان لم تروج معاملة أصلاً وفضلاً عن الروتين بعد ترويج المعاملة، نتمنى من هيأة الرئاسة تحديد موعد لإستضافة رئيس الهيأة الوطنية ومحاسبة أي كان المسبب، ليس معنى ذلك نريد أن نتجاوز إذا كان هنالك تقصير من الدوائر ولم يدفعوا التوقيفات التقاعدية، على العكس نحن مع تشديد العقوبة ومع محاسبة من تسبب بهدر وإهانة كرامة الموظف المتقاعد.

موضوع ثاني: لدينا في البصرة ما يقارب (٤٩٠) خريج كليات العلوم، العلوميين يتظاهرون منذ أكثر من ثلاث سنوات ولغاية الآن لا توجد آذان صاغية لهم شباب بعمر الورود وضمن إختصاصات نفطية ثلاث سنوات يتظاهرون أمام شركة نفط البصرة نتمنى تدخل هيأة الرئاسة في إيجاد وتضمينهم سواء في قانون الدعم الطارئ أو ضمن الموازنة القادمة.

موضوع عقود ما بعد ٢٠١٩/١٠/٢ هذه المشكلة التي لم تحل لغاية الآن الذين كانوا في وقتها خصوصاً في التعليم العالي تم التعاقد معهم وفق القرار (٣١٥) وبعد سنة او أكثر تم فسخ العقد وإعتباره أجر يومي حسب الإحتياج، هذا الموضوع يحتاج تدخل وتثبيت وضمان حقوقهم، إنهم أدوا المطلوب منهم ويقدموا خدمات محاضرين وأساتذة وغيرهم.

- النائب ضرغام صباح عبد المحسن المالكي:-

من خلال مداخلاتنا السابقة كتاباتنا إلى حضرتك ثبت بالدليل إهتمامك بالطبقات المنسية من أبناء شعبنا في الجنوب وفي مناطق الوسط ومشكور على ذلك، وأيضاً أنقل لك سلام الكثير من المزارعين والفلاحين وابناء العشائر وأبناء الأهوار أيضاً، البعض من السادة النواب تكل عن المُرَحلين والمهجرين والنازحين، ساتكلم عن المنسيين وأقصد بهم وأتمنى من السيد (حاكم الزاملي) أن ينتبه

إلى ذلك، خيركم من تكلم بلسان قومه، من قبل تأسيس الدولة العراقية ولغاية الآن سكنة الأهوار والمناطق النائية والقرى والأرياف هذه المناطق دائماً ينظر لسكانها كانهم مواطنين من الدرجة الثانية، مواطنين منسيين تعليم غير موجود في هذه المناطق، صحة أبداً غير موجودة إرشاد ديني غير موجود، بل حتى طرق مثلاً من القرية الفلانية إلى الناحية بالأطراف الناحية القريبة تبليط لا يوجد بحجة عدم دخول هذه المناطق بالتصاميم القطاعية، مما جعل من هذه الشريحة يحسوا إنهم غير عراقيين، بالإضافة حتى النواحي بالأطراف في محافظة البصرة أو ميسان هذه المحافظات الغنية بالنفط وهذه ثروات طبيعية، يأتي للناحية لديه حالة ولادة لا يجد صالة ولادة، ولا يجد مركز صحي متكامل، ينقل لي احد أخوتي يقول في زمن الإقطاع جمع أجدادنا فيما بينهم وبنوا مدرسة من القصبن جاء الأقطاعي جمع القصب وحرقه، قالوا له لماذا؟ قال إذا تعلم أبنائكم من يعمل فلاح لديَ، هذا النفس موجود لغاية يومنا هذا، محاربة المناطق البعيدة والاطراف والقرى والعشائر بالتالي نزج عليها الإعلام حتى نقول مشاكل عشائرية متخلفين قاطعين للطرق حتى نصعد على أكتافهم، وحتى يستفيد الفاسد ويبقى تحت مسمى رئاسي او زعيم او ما شابه لذلك أرجو من جنابك شخصياً زيارة هذه المناطق في محافظة ميسان والبصرة وزيارة العشائر التي تقطن الأهوار لترى بنفسك ونعمل يد بيد لإنقاذ هؤلاء المواطنين.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

يدب بيدكَ، هؤلاء هم أصل العراق، هذه المناطق والأهوار كانت قبلة للسائحين الآن أهملت، بوالتأكيد تحتاج وقفة حقيقية من الحكومة من الدولة ومن مجلس النواب، يدي بيدك وأن شاء الله نحقق زيارة، أشكرك على رفع هذه المعاناة لأهلك ومواطنيك.

- النائب مضر معن صالح الكروي:-

قبل ثلاثة أيام سجلت قرية الإصلاح في ناحية جلولاء من محافظة ديالى مجزرة بسقوط (١٤) شهيد وجريح من بينهم عائلة كاملة، حتى المواشي والخسائر المادية كانت ضمن إستهداف هذه المناطق، هذا الخرق ضمن سلسلة طويلة من الخروقات الدامية في المحافظة، بإختصار هذه القرية والقرى القريبة منها ضمن حوض حمرين منذ عدة سنوات تتعرض لعشرات الإعتداءات، بالإضافة إلى إنه سجلت ما يقارب (١٠٠) شهيد وجريح خلال هذه الفترة دون دعم وإسناد إهمال واضح وتجاهل حكومي واضح في هذا المجال، حقيقة أغلب هذه العوائل معتمدة على البساتين، حتى البساتين حرموا من الذهاب لها بسبب الإعتداءات والقنص والإستهداف المتكرر لهذه المناطق، نحتاج إلى تشكيل أمني وحشد عشائري لإيقاف نزيف الدماء، ومنذ أشهر طويلة نطالب ونحذر ونذكر للحكومة ونلاحظ هنالك إهمال كإنه دماء هذه العوائل لا تعني شيء، الوضع الأمني خطير والخروقات في ديالى تتصاعد وهذا الامر أثار قلق الرأي العام وإلى مخاوف الأهالي واعتقد سوف تكون حركة نزوح من جراء هذه الأعمال، نطلب دعم نيابي ونطلب جلسة لمناقشة أمن ديالى تشخيص المشاكل والخلل وإيجاد حلول عملية واقعية في هذه المحافظة الذي تعترض ما تعرض له منذ سنوات طويلة، ونطلب إستضافة رئيس الوزراء والوزراء الأمنيين أو القادة الأمنيين، لأن دماء أهلنا تحتاج إلى مراجعة كل الامور.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد اللجان إستكملت اعضائها ومهامها، أنا إن شاء الله الإسبوع القادم مع لجنة الامن والدفاع نخصص جلسة وقد نستضيف نائب قائد العمليات المشتركة او رئيس أركان الجيش وأحد المسؤولين قد يكون وزير الداخلية أو أحد الوكلاء، ويحدد السادة في لجنة الأمن الدفاع يوم للإستضافة حتى نناقش الخروقات التي تحصل، لا زال توجد خروقات ولا يزال هناك شهداء خاصة في ديالى وفي حمرين وكركوك والأنبار لا زال هناك خروقات يجب أن تعالج وهناك حدود لا يستمر نزيف الدم، يعني لا يجب أن يكون هناك مثلاً هجوم على قرية او مؤسسة عسكرية هذا خلل يجب معالجته علاج حقيقي.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

بما إنه هذه بادرة طيبة لتشريع أول قانون لدينا في مجلس النواب من الدورة السابقة (٣٦) قانون قُرأت قراءة ثانية ومن اهم هذه القوانين قانون الخدمة المدنية الذي فيه سلم الرواتب وأن تكون عدالة في سلم الرواتب، هذا أولاً.

ثانياً: قانون الضمان الإجتماعي والتقاعد للقطاع الخاص مما يعطي مساحة واسعة لعدم التهافت والتنافس على الدوائر والمؤسسات الحكومية وضمان القطاع الخاص.

ثالثاً: تعديل قانون الإستثمار.

رابعاً: قانون حل أزمة السكن والعشوائيات، العراق سنوياً يزداد (١,٢٥) مليون نسمة بالتالي يحتاج تناسب طردي في بناء مؤسسات الدولة وخاصة ما يتعلق بأزمة السكن، وعندما يتحدث عن ازمة السكن نتحدث عن أزمة أمنية ازمات إجتماعية مشاكل للطرق والجسور والمرور والمدارس والتربية، الملف الامني وايضاً إزالة الفوارق الإجتماعية بين مكونات الشعب العراقي، إذا حللنا ملف أزمة السكن، اعتقد لدينا (٦٠٠) ألف وحدة سكنية عشوائية يمكن إننا سوف نساهم بإستقرار حتى ملف الكهرباء والخدمات، إذا حللنا أزمة السكن سوف نعمل على حل مشاكل أسرية والجميع يعلم وخاصة نحن في الوسط والجنوب لا يوجد أحد يعزل من بيته إلا إذا حدثت مشاكل، لا يوجد أحد يعزل ويبدأ بتكوين حياته، بالتالي هذا القانون توجيه هيأة الرئاسة إلى اللجان النيباية أن تُفعل دورها، والقوانين موجودة لديها لا حاجة للذهاب إلى الحكومة، بل تعرضها وتناقشها في اللجان وتقرأ قراءة اولى وثانية وأن لا ياتي الجدول فقير في يوم الأحد، نأمل ان يكون هنالك جدية في هذا الملفات.

الموضوع الأخر: ذكره السادة النواب هنالك آلاف المتقاعدين في محافظة البصرة ثمانية أشهر بدون راتب من التربية هذا الذي أفنى عمره في خدمة الواقع التربوي وجيل تربوي، نحن قدمنا شكوى للقضاء ضد هيأة التقاعد رئيسها وبعض الموظفين ولكن نحتاج كتاب من هيأة الرئاسة إلى وزارة المالية لحل هذه المشكلة، الموظف ليس له ذنب وزارة المالية لا تعطيه الإستحقاق.

موضوع اخر: في القطاع الصحي تابعنا من الدورة السابقة والآن نحتاج إلى وقفة من قبل هيأة الرئاسة، لدينا في العراق (٣٥) مستشفى كلفتها أكثر من (٢) مليار دولار نسبة الإنجاز لقسم منها تقريباً (٩٥%) مضى عليها أكثر من (١٠) سنوات لم تفتتح، نموذج من هذه المستشفيات في البصرة والعمارة مثل مستشفى السياب (٤٩٠) سرير فيها (١٧) صالة عمليات، (٢) معجل خطي والمواطنين يموتون من الأمراض السرطانية ومضى عليها أكثر من (١٠) سنوات بحجة الشركة التركية لا تملك (٤) مليون دولار لإكمال المشروع، قدمنا شكوى للقضاء طالبنا حضور الوزير وطالبنا الحكومة ان تدرجها على جدول اعمال مجلس الوزراء، في كل المحافظات (٢٥) مستشفى مأساة موجودة، نحتاج من هيأة الرئاسة وأن توجه لجنة الصحة من مهامها إنجاز هذه المشاريع.

موضوع اخر: رئيس الوزراء هؤلاء المواطنين يتظاهرون ومستمرون يطالبون بالعمل، بالعمل الحكومة يقولون لا يوجد، السيد رئيس وزراء بقرار (١٩٢) ثانياً لسنة ٢٠٢١ تقوم بالتعيين يومياً، لماذا عندما تصل للفقراء في البصرة والعمارة والناصرية ترد علينا بكتاب لا يوجد تعيين ولا توجد موازنة؟ لماذا بإجتهاداتك ابن فلان وفلان يتم تعيينه هذا الموضوع يحتاج وقفة من خلال هيأة الرئاسة؟ طبعا نحن لدينا شرائح كثيرة أتمنى وهذه كتبنا بها إلى هياة الرئاسة وإلى اللجنة المالية أن تنصف هذه الشرائح في قانون الأمن الغذائي التي هي عقود (٣١٥) وعقود (١٧٤) المحاضرين وغيرهم من موظفي الدولة.

موضوع اخير: خرج أبناء محافظة البصرة مطالبين بتفعيل طريق الحرير وتفعيل إتفاقية العراق مع الصين نحن نتضاممن معها، شكراً لجميع النواب الذين حضروا لتفعيل هذه الإتفاقية، كذلك المتظاهرين الذين أيضاً نقف معهم من أهلنا المشمولين بقانون الهجرة والمهجرين الذين طالبوا بإستحقاقاتهم مضى على التغيير للنظام تقريباً عشرين سنة لم ينصفوا بقطعة أرض أو إستحقاقاتهم المالية، أيضاً خاطبنا الجهات المعنية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مكتب رئيس الوزراء، الوزارة نأمل ان يكون لها دور في هذه الملفات.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنا أدعو اللجان أن يتم رفع القوانين الموجود التي عندهم التي لم تصل في السنوات السابقة إلى التصويت عليها يوجد كثير من القوانين مهم أقصد، القوانين تلم شريحة كبير من المواطنين سواء كان قانون الضمان الاجتماعي قانون الخدمة والتقاعد وقوانين مهمة جداً تساعدنا بهذا الأمر، أما بالنسبة للعقود السيد النائب العقود كتبنا به إلى وزير المالية وننتظر موافقة وزارة المالية أنها محدد فقط فقرات لهذا القانون قانون الأمن الغذائي قانون البطاقة الغذائية السلة والرعاية الاجتماعية والكهرباء ومستحقات

الفلاحين هذه الأمور التي ممكن أن تعالجها، لكن إذا ارتأت وزارة المالية أن تضيف هذه العقود بالتأكيد مجلس النوب سوف يؤيد ويصوت عليه.

- النائبة نجوى حميد محمد علي:-

نحن موضوع كركوك نعاني من مشاكل عديد وخلال هذا الأسبوع الذي مضى مثل ما وضح في بداية الجلسة السيد زميلي النائب أرشد الصالحي، ما حصل في ناحية تازة قصبة بشير هذه المجزرة وهذه الجريمة البشعة من قبل تنظيم عصابات داعش الإرهابية بمفاجئة مؤلمة في نفس الوقت لما حصل بهذه الناحية أدى إلى استشهاد مجموعة من العوائل وبأخص حادثة مؤلمة اكثر التي هي ذبح أحد الأشخاص هو الوحيد للعائلة من بين سبع أخوات هذا يدل على عدم الاستقرار الأمني في محافظة كركوك، وصحيح توجد قوات أمنية موجود في في محافظة كركوك ولكن نعاني من فراغ من ناحية الأمن والاستقرار وكذلك حدثة أخرى في نفس هذا الأسبوع التي هي اندلاع حرائق في مقاطعات زراعة الحنطة في قضاء داقوق وبالأخص القرى الكاكية وهذه لسنوات متعدد العام نفس الحالة وهذه السنة تكررت الحالة وهذا يدل على أيضاً عدم وجود الأمن الازم في هذه المحافظة أو في القضاء أو القرى وقرانا الكاكية كوني أنا من المكون الكاكية على وشك الأخلاء لعدم وجود الأمن والاستقرار، أطالب من سيادتكم بتعويض الفلاحين بالمستحقات الأن الزراعة هي مصدرهم الوحيد للمعيشة هناك موضوع أخر الذي هو أحب أن تكون على بين من عند السيد الرئيس الذي هو البناء العشوائي تمام موجود في جميع محافظات العراق ولكن توجد منطقة في محافظة كركوك تدعى بمنطقة الأسرى والمفقودين هناك مشروع يسمى تكسى الحجري التي هي على ضفاف الخاصة هناك مجموعة عوائل تعاني من أن تم تبليغهم بإزالة بناءهم وهم عوائل فقير استطاعوا بناء هذا البيت البسيط بالمعيشة به أرجو من سيادتكم متابعة هذا الموضوع وتوجد مساحة مقابل هذه المساحة نستطيع من خلالها أتجاه التخطيط يكون به معاكس حفاظاً على عدم هدم هذا البناء الذي يسكن به عوائل فقيرة في محافظة كركوك وأطلب من سيادتكم إذا أمكن زيارة محافظتناً وأن تكون على بينة في هذا الواقع الموجود في محافظة كركوك.

- النائبة لقاء جعفر مرتضى أل ياسين:-

أحب أن أنوه بخصوص موضوع الحقوق المريض العراقي، الطفل والشيخ والمرأة بجميع شرائحهم إشارة إلى مسودة قانون الدعم الطارئ الأمن الغذائي والتنمية والتي تم أعداد من قبل اللجنة المالية في مجلس النواب الموقر نود أن نؤشر حاجة وزارة الصحة إلى تخصيص جزء من مبالغ هذا القانون بقيمة واحد تريليون وثلاثة عشر مليار وتسعمه وستة وتسعون مليون وثمانمائة وخمسة وخمسون إلف وأربع مائة دينار لتمويل شراء الأدوية والمواد المدرجة في ما يلي، وهي من الاحتياجات الملحة في وقت الحاضر، لكون مؤسسات الصحية تعاني من نقص شديد في توفرها بسبب عدم كفاية التخصيصات المالية لوزارة الصحة على باب الأدوية خاصة بعد ارتفاع سعر الرسمي لسعر الصرف الدولار الأمريكي، كون عقود توريد الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية والمختبرية يتم تمويلها من قبلنا بعد تحويل العملة العراقية إلى العملة العالمية يعني الدولار الأمريكي من ما سبب انخفاض بالقيمة الواقعية لتلك التخصيصات بنسبة (٢٤%) السيد الرئيس مع الإشارة إلى أن هذا التموين لا يشكل بديل عن تخصيص وزارة الصحة حيث أن انسيابية تقديم الخدمات الصحية تتطلب مبالغ أكبر من ذلك بالكثير، ولكن ما مدرج لاحقاً هو ما يمثل الحاجة الملحة الطارئ في الوقت الحاضر سوف يتم تلخيصها بالربعة نقاط.

أولاً: تمويل عقود الأدوية السلطانية المبلغ المطلوب سبعمائة وأثنان مليار وتسعمئة وأربع وعشرون مليون وأربعمائة وأربع وستون ألف وثمنمئة وخمسة دينار.

ثانياً: تمويل عقود أدوية الأمراض النادرة المبالغ المطلوب مئة وثلاثة وعشرون مليار ومئتان وخمسة مليون وخمسمائة وتسعة وخمسون ألف وسبعمئة دينار.

ثالثاً: تمويل عقود أدوية أمراض الدم البيولوجية المبالغ المطلوب مئة وعشرة مليار دينار ومئة وتسعة عشر مليون وستمئة وثلاثة وثمانون ألف وخمسون دينار.

رابعاً: تمويل عقود صناعة الأطراف الصناعية وتجهيز الكراسي الكهربائية للصغار والكبار المبالغ المطلوب سبعة وسبعون مليار وستمئة وخمسة وسبعون مليون ومئة وسبعة وأربعون ألف وثمنمئة دينار.

السيد الرئيس أرجو أن تدعم لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب العراقي حضرتكم مع اللجنة المالية النيابية لأدراج هذه الاحتياجات الطارئة لوزارة الصحة ضمن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، السيد الرئيس النقطة الثانية التي أحب أن أنوه فيها وأن تدعمنا أيضاً أن يتم فصل صلاحية الصحة عن المحافظات وإرجاعها إلى وزارة الصحة إدارياً ومالياً وفنياً وهذا ما نصت عليه المادة (٣٨) في قانون الضمان الصحي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ هناك مادة قانونية أرجعة صلاحية الصحة إلى الوزارة المركزية بينما لاتزال بعض المحافظات تعمل بصلاحيات محلية وهذا يتنافى مع القانون قانون الضمان الصحي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ مادة (٣٨).

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد قطاع الصحة يحتاج رعاية واهتمام وأنا أقف معكم كلجنة صحة وبيئة معكم وممكن أن تعطيني التخصيصات وأن تحويليها إلى مكتبي وسوف أقف معكم، أما ارتباط دوائر الصحة في المحافظات في وزارة الصحة هذا أمر جداً ضروري وجدت الحاجة بهذا الأمر بعد أن تم ربطهم بالمحافظات وبالتأكيد المحافظات لا توجد عندها رؤيا بقطاع الصحة لم تنجح حتى تدير الملف مثل ما تدير وزارة الصحة، أكيد نتعاون أن شاء الله معكم بهذه الأمور.

- النائبة منى ياسر محسن ناجي:-

لا يخفى عليكم البرلمان الحالي يختلف عن الدورات السابقة الأن جاء بطريقة مختلفة، من خلال أجراء انتخابات مبكرة كانت بدرتها سقوط دماء زكية لأبناء هذا الشعب المظلوم ومطالبين بالإصلاح، وبالتالي وجودنا في هذا المكان هو لتلبية تلك المطالب ولتوفير عيش كريم والمنادين به، السيد الرئيس الشباب والبنات وصلوا إلى مرحلة اليأس لعدم وجود آلية مناسبة وناتجة من الحكومات السابقة لتوفير الدرجات الوظيفية المناسبة لهم وكذلك توفير فرص العمل من خلال تفعيل القطاع الخاص بالبلد، للأسف اليوم نتفرج على وجود إلاف الخرجين والخريجات في الشوارع للمطالبة بحقوقهم وهذه سابقة خطيرة تنبئ بنشوء جيل يائس من المستقبل، المفروض من الخريجين نرفع رؤوسنا بهم وليس أن نعاملهم معاملة مخزية بالضرب وزجهم بالسجون كما حصل في محافظتنا المظلومة محافظة المثنى، السيد الرئيس اخوني أخواتي أعضاء مجلس النواب اليوم نحن مطالبون بتحمل مسؤوليتنا أمام الله والشعب الأن الأنسان يشعر بالانتماء لبلد عندما يعطى حقوق وهذا الشيء لا يتم لا بالتخطيط الصحيح من خلال تضافر جهود الجميع للخروج برؤيا واضحة تأدي إلى استيعاب هذه الاختصاصات وتنوع الاختصاصات في التعيينات وتقليل سن التقاعد وتعويضهم بدرجات الحذف والاستحداث حسب الاختصاصات، وكذلك تفعيل قطاع الخاص في كل محافظة والزام الشركات الاستثمارية بشروط تلزمها التعاقد مع الكثير من الاختصاصات الموجود في نفس المحافظة، وكذلك دعم وتوفير التسهيلات للمشاريع المتوسطة والصغير.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

السيد الرئيس المحترم السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون مبروك الدورة النيابية الخامسة التصويت على قانون التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب المحتل بالأجماع، وتعتبر هذه بصمة خير أن شاء الله لكل طوائف العراق لكوننا نمثل الشعب العراقي بعيد عن كل المسميات والأديان والمكونات، وأتمنى تكون نفس السرعة لتشريع هذا القانون لباقي المؤسسات المهمة مثل الجهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات العراقي أيضاً لكون وجود الكثير من الأبطال استشهدوا في أرض المعارك في بعض العمليات وإلى حد الآن لا يوجد أحد ينصفهم بصراحة، وأيضاً القريب على الموضوع وخصوصاً التصويت على قانون تجريم التطبيع والتقية مع الخريجين شريحة مهمشة وقليل ما بين (٥٠-٦٠) شخص وأيضاً دراسات عليا هؤلاء ليس فقط بكالوريوس وخريجي كلية اللغات جامعة بغداد حكومي من اللغة العبرية نحتاجهم اليوم هم شريحة قليل جداً الأن زجهم في مؤسسات الدولة مثل وزارة الدفاع التي هي تخص الاستخبارات والأمن والمعدات الفنية الداخلية استخبارات بالوكالة في مديريات

حمايات السفارات في دائرة الإقامة نحتاجهم تعرف يوجد رموز ويوجد كودات للعدو يعرفوا أكيد حسب الاختصاص جهاز المخابرات وجهاز الأمن الوطني وزارة الخارجية أيضاً يحتاجونهم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مراكز البحوث أيضاً موضوع مهم وزارة الثقافة والسياحة والأثار وعندما يأتون الأجانب هم يستطيعون أن يميزونهم اللغة التي يتحدثونها بيناتهم هذه يكون التركيز هيأة الأعلام يحتاجونهم وأيضاً الموضوع المهم العتبات المقدسة يجب أن يكون الموظفين من خريجي اللغة العبرية في العتبات المقدسة الآن بعض الإشارات وبعض الرموز في المطبوعات موجود ولا يوجد علم به، وخصوص المناشدات مثل ما تفضل إخوتي بخصوص الفاحصين المحاضرين العقود باقي الأخوة مشمول بقرار (٣١٥) المنتسبين أصحاب الشهادات الغير الصحيحة الكل تناشد بهذا الموضوع كلهم عينهم علينا وإلى حد الآن لا يوجد إجابة صحيحة ونضام البديل وغير ونريد إجابة صحيحة الأن نحن ولد المؤسسة العسكرية اليوم أتينا وجلسنا في مجلس النواب والعالم تنظر لنا نريد جواب على هذا الشيء، النقطة الأخير والذي هو مهم جداً السيد الرئيس أيضاً وجهة كتاب إلى السيد رئيس دولة الوزراء ويوجد نسخة إلى جنابك بخصوص المادة (١٦) أولاً من قانون مجلس النواب ٢٠١٨/١٣ واضح وصريح إلى كافة الدوائر الحكومية مساعدة عضو مجلس النواب في دورة التمثيلي داخل المؤسسات والمادة (١٥) أولاً ثانياً والمادة (٢٧) من قانون مجلس النواب النافذ بالإضافة إلى المادة (٣٢) و (٥٠) من النظام الداخلي لمجلس النواب النافذ عند مراجعة الدوائر ومخاطبتهم يوجد عندهم حجة المدير العام أخاطب مدير عام بلدية والله أتاني أمر من الأمين لا يمكن أن أرجع جواب لعضو مجلس النواب عن طريق بموافقة الأمين ويتعذر من هذا الموضوع وتذهب إلى وزير أو رئيس مؤسسة يتعذر والله عند علم أو عند أمر من رئيس مجلس الوزراء لا نرجع جواب لعضو مجلس النواب من يخاطب أتمنى نستنسخ هذه القوانين ونوزعها على دوائر الدولة بالأخص الدرجات الخاصة الظاهر أتى وجلس في مكانة ولا يراجع القانون ولا يوجد عند مستشار قانوني أتى حزب لا يوجد عند علم بالمواد القانونية المذكورة عند مراجعة الوزير والله أطول خلك معهم السيد الرئيس تكون المدة حوالي (١٥) يوم أو أكثر أقول احتمال يوجد تأخير أو يوجد أستلام ذمة أو بريد نحن سابقاً ولد مؤسسة عسكرية نعرف هذا تأخير البريد يتعذر رسمي يقول نحن مبلغين لا نرد لك جواب وموضوع خدمة عامة يوجد فرق ما يأتي نائب على موضوع خدمة عامة ويوجد معقب ويوجد حجي فلان وغيرهم ملتزمين الدرجات الخاصة والوكيل والوزير وغيرهم من الدرجات الخاصة هؤلاء يصولون ويجولون في دوائر الدولة ويجلس وراء الميز والله العظيم أكون صريح معك يعطي أمر وليس طلب أنا لم أعطي طلبات ولا تعيينات أذهب إلى مصلحة عامة يجاوبني وفق القانون، أيضاً لم يجاوب وفق القانون أعطي المدة القانونية ويتم مخاطبته رسمي يشكل علية دعوة رسمية أصولية وفق المادة (١٢٩) من قانون العقوبات العراقي يوجد به غرامة مالية وتوقيف وأطول معه لا يوجد توقع يخرج من مكتبي لا مصلحة عامة ولا يرجع لنا الجواب، أرجو من سيادتكم مخاطبة دوائر الدولة ويجب أن تعطونا أعمام من نذهب يوجد عندنا ونقول له تفضل أخوية مصلحة عامة أنا نائب أمثل الشعب أمثل شريحة يا أخوان يجب أن يكون مركزية بهذا الموضوع مخاطبة السلطة التنفيذية بالأجماع.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالنسبة للإجابة أخواني أخواتي الدوائر الوزارات رئاسة الوزراء الكل ملزمة بالإجابة خلال مدة لا تقل عن (١٥)، بعضهم يجتهد لكن بالتأكيد يجب أن يكون هناك عمل تنظيمي يجب أن يكون عندنا علم بمخاطبات، يعني نسخة لنا حتى نحن ندعم مخاطباتكم.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

بالوقت الذي نهنئ الشعب العراقي على هذا الإنجاز العظيم الحقيقية بالتصويت على إقرار قانون حظر التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب ونهنئ المرجعية الرشيد وجميع الأخوة وعوائل الشهداء بالخصوص، حقيقة الأمر السيد الرئيس أضم صوتي إلى أصوات زملائي السيد مصطفى الكرعاوي وأمير كامل المعموري يخص مطالبتنا ومعناة أخوان المحاضرين والقضية الاعتداء عليهم يوم أمس وحتى المشاكل التي حصلت في ما يخص قضية مطالبتهم بهذا الشيء واقعنا كل الذي يحصل هذا تتحمله

الحكومة قبل كل شيء في ما يخص لجنتنا كلجنة اقتصاد وصناعة وتجارة قادرين على أيجاد رؤيا واضحة وأن شاء الله نطرحها على مسامعكم أن شاء الله لاحقاً بعداد لجنة هناك رؤيا لكن القضية كلها تتعلق بمدى جدية الحكومة بالتعاطي بهذا الملف، قضية إيجاد فرص عمل لشبابنا يعني هذا واجب حكومي وليس واجب نيابي لكن إهماله هو الذي يزيد من معاناة المواطنين ومعاناة شبابنا بالخصوص وهذا من جانب ومن جانب أخر، في ما يخص قضية الصحوات السيد الرئيس قضية الصحوات مضى عليهم أكثر من عشرة سنوات يعني أقل عقد موجود عندهم أكثر من عشرة سنوات وهذه العقود لم تحسم أمرهم لا هم عقود نظامية ولا هم مثبتين ولا هم أخذتهم وزارة أخرى ولا تجديد عقودهم هم معاناة على من يتجدد عقده وينتهي عقدة هم معاناة ناهيك عن رواتبهم وتأخير رواتبهم وتحويلها بعد أن تحول على وزارة الداخلية، قضية الصحوات يعني كمياتهم أعدادهم كثير ويستحقون من عندنا كل موقف أعطوا شهداء نحن في قطعنا شمال بابل أعطوا شهداء وأعطوا جرحى إلى حد الآن يونون على كل حال هذا في ما يخص، وشريحة أخرى شريحة حملت الشهادات الدبلوم في وزارة الداخلية يطالبون هذه الشريحة يطالبون أسوة بأقرانهم من حملت البكالوريوس باحتسابهم موظفين مدنين وأضافتهم لهذا الموضوع، يعني عموم الأمر هذا خلاصة السيد الرئيس لازال مشروع المسيب يأن العطش العطش السيد الرئيس.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أن شاء الله أنا معك وقلت لك بزيارة وأنتظر الكتاب حتى نخاطب وزارة الموارد المائية بهذا.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

هذا الأسبوع أن شاء الله يكون.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

أنا في نهاية الدورة السابقة حذرت بالاجتماع بالقاعدة الدستورية وكان السيد الرئيس مجلس النواب موجود والسيد النائب الأول السابق وعدد من السادة رؤساء الكتل السياسية عن الأوضاع بالناصرية، من كنت أشغل منصب وزير العمل وتكلمت بكل صراحة وكنت جزء من الحكومة الآن ما تكلمت بالسابق يحدث اليوم وأنا بشكل خاص تكلمت السيد النائب الأول حول هذا الموضوع كل الناس بالناصرية يعرفون بهذه الأمور حتى بعض النواب أشاروا من محافظات أخرى إلى تأثير الأوضاع بالناصرية على أوضاع بمحفظاتهم، الآن الأمور تزداد سوء السيد رئيس الجلسة في الناصرية مظاهرات جسور مقطوعة الرئيسية دوائر أساسية مغلقة شوارع دخان وحرق كل مكان محافظ لا يوجد له أي سلطة يعمل الأجهزة الأمن أقولها بأمانة الأمور الموجود فعلاً عاجزة تماماً عن أتخاذ أي شيء حتى نفصل الأمور ونفصلها تماماً، وضع الناصرية يوجد عندها مطالب حقيقية وفعلية وصادقة يعني فقر بطالة خريجين عشرات الألف ما هو الحل؟ يعني يجب أن يكون هناك حلول برلمانية عن طريق القوانين وكذلك الحكومة المركزية نحن طلبنا في مؤتمر صحفي مثل ما أشار زملائي نواب الناصرية بالذات يجب أن يكون هناك تدخل عاجل من الحكومة المركزية ولقاء بالسيد رئيس الوزراء من أجل أيجاد الحلول العاجلة لوضع الناصرية الآن بدأ تؤثر على المحافظات أخرى يعني مصفى الناصرية مغلق يجهز البصرة ويجهز السماوة ويجهز مناطق أخرى قد حتى العمارة يعني المنتجات النفطية مغلق فترة طويلة شركات نفطية أجنبية بدأت تهدد خروج من الناصرية وترك العمل البيئة الاستثمارية بائسة أصلاً لا يوجد أدى جيد لهيأة الاستثمار الناصرية لكن حتى المشاريع الموجود أيضاً تعطلت حركة الأعمار على صندوق أعمار ذي قار تأثرت بهذا الموضوع، الأهالي يعانون كثيراً من هذا الوضع يوجد حلول اقتصادية سريعة وحلول حكومية وحلول برلمانية سيادتكم تقوم بالزيارة الحكومة ممكن أن تعقد اجتماع مجلس الوزراء بالناصرية أو حتى في بغداد استضافة المحافظ والأجهزة الأمنية الآن الناس بدأت تعاني بدأت الناصرية أهل الناصرية تنزح من الناصرية إلى محافظات أخرى ككربلاء والنجف وبغداد ومحافظات أخرى هذا الوضع بالناصرية بلا تسويف كما هو نتكلم، يوجد مطالب مشروعة وذكرتها وناس تعاني من فقر وأمور كثير ويوجد مطالب غير مشروعة يوجد صراعات ومضاربات بين شركات وبين مقاولين وبين أصحاب دوائر وبعض رؤساء الدوائر أنا أريد أثبت رئيس الدائرة هذا يكون أن أسند بمظاهر ومن أريد أطلعه أتي بمظاهر أريد أن أخذ مشروع يعني

مقاولات تجارية أعمل حركة مجموعة يعني هذه أيضاً موجود أختلط علينا الأمور يوجد أصحاب المطالب الصحيحة وعائشين فقر ويوجد ابتزاز حقيقي للدولة ومؤسستها ومن يتولى الفصل بين هذا الابتزاز وبين المطالب الحقيقية المفروض القوات الأمنية والاستخبارية هذا غير موجود هذا مأخذ راحته وهذا مأخذ راحته بالنتيجة الناس تعاني السيد الرئيس نحن بيئة الاستثمار المفروض تتحسن ولا تتحسن مصفى ذي قار المفروض يعمل مدينة أور السياحية المفروض تعمل وتعرف مدرجة على اللائحة التراث العالمي وهي وأهوار الناصرية اليوم بيئة جاذبة للاستثمار وجالبة للسياح أيضاً لا يمكن هذا الأن مطار الناصرية موجود وشغال يعني يعملون به لكن كل هذا لا يحصل في ظل فقدان الأمن لا يوجد أمن لا وجد هذا كله يعني الناصرية تتراجع إلى الخلف بكل شيء، مطلوب تدخل عاجل السيد الرئيس من مجلس النواب من الحكومة في هذا الأمر ونحن حاضرين نواب ذي قار كلنا أسم كتلة ذي قار كل نواب ذي قار (١٩) نحن متفاهمين ومنسجمين لكن نريد حلول الناس تطالب بحلول يجب على الحكومة أن تسمع صوتنا الآن كلامنا مصلحة بلد ليس فقط مصلحة ذي قار وضع ذي قار لا يبشر بخير بكل الاتجاهات السيد الرئيس ما أكد زملائي جزء من الحلول الاستراتيجية للبلد تشريع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي التي استكملت وزارة العمل والآن ضمن أدراج مجلس النواب منذ الدورة السابقة كذلك قانون هيأة الإعاقة وتعديلاته ويوجد به امتيازات ذوي الإعاقة قانون حماية الطفل كذلك حماية حقوق الطفل هذه القوانين مهمة جداً وفي غاية الأهمية الأن ممكن أن تحدث تغيير نوعي الأن معنية بالقطاع الخاص وامتيازات القطاع الخاص يوجد عندي أمور كثير ولكن الوقت لا يسعفني السيد الرئيس وأتمنى وأن تأخذ وضع ذي قار كمجلس نواب مؤسسة تشريعية والحكومة ونحن كنواب بعين الجدية الكاملة أن الوضع لا يتحمل أهل الناصرية لا يتحملون المزيد.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالتأكيد هذا الذي طرحته بسبب ضعف الدولة وضعف الحكومة طالما الأجهزة الأمنية لم تأخذ دورها بشكل إيجابي تبدي العشير تتظاهر وهذه المجموعة التي تابعة لهذا للمسؤول تتظاهر حتى تثبته وهذه التي تريد تغير وهذا ليس بناء دولة وليس بناء حكومة بهذه الطريقة وهذه طريقة خاطئة وبالنتيجة سوف تختلط المفاهيم نعم البرلمان ضروري جداً يعني يشرع قوانين تحمي الناس يشرع قوانين يعالج مشاكل الناس ومنها البطالة والاستثمار وغيرها نحن كمجلس نواب بالتأكيد نقف معكم وكهيأة رئاسة نقف معكم وبالتأكيد يعني إذا أتت المطاليب وغذا نحتاج زيارة نزور أو نحتاج نخاطب الجهات المعنية حتى أن نجد حلول نحن يدينا في يديكم من أجل المحافظة من أجل الاستقرار الناصرية يعني استقرار العراق.

- النائبة سهيلة عوفي عبد الحسن العجرش:-

السيد الرئيس المحترم السادة أعضاء مجلس النواب المحترمون نبارك لكم هذا الإنجاز العظيم وليعرف الجميع أن الصهيونية والكيان الصهيوني أرتكبه جرائم لا تحصى ولا تعد بحق العراب والمسلمين عامة والفلسطينيين خاصة، والمعضلة التي ينتفض لها الأحرار وهي الجهود التي تبذلها الصهيونية وتطلب من العرب والمسلمين القبول به وأن يتم التعامل معها وكأنها لم ترتكب أي جريمة وهي ما يسمى بالتطبيع كلا كلا للتطبيع عاش العراق حراً أبيً وكريماً، عندي مداخله بالنسبة للوضع الأمن في محافظة البصرة عندنا قضية السلاح المنفلت خصوصاً مشكلة معدان والجاموس النازحين من مناطق شمال البصرة والأهوار ولباقي نواحي البصرة الفاو وأبو الخصيب وشط العراب ومركز البصرة قرب المدينة الرياضية يستوطنون المناطق القريب من مصادر المياه وما يسبب من أحدث طرقات بسبب أنتشار الجاموس العشوائي بالطرقات بين السيارات وخصوصاً طرق الفاو طريق الموت بسبب الجاموس متحدين القانون وأيضاً حصول السرقات وأحداث الشغب بسبب أمتلكهم أنواع من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وأخر الأحداث الاعتداء على القطارات ومؤسسات الحكومية لذا نرجو من سيادتكم توجيه الجهات الأمنية في محافظة البصرة لغرض سيطرة القانون وسحب السلاح منهم وأيضاً أرجعاهم إلى الأماكن التي جاءُ منها ووضع حمايات على القطارات والمؤسسات الحكومية النائية، وهناك أمر أخر بالنسبة إلى قروض مربي الدواجن والأسماك هناك عجز كبير لسداد هذه القروض

ووصل لهم الأمر بيع بيوتهم لتسديد القروض من قبل المصرف الزراعي، لذلك نتمنى أيجاد حلول لهم ونهاء معاناتهم أما بإطفاء القروض أو جدولتها.

- النائبة نفوذ حسين محمد عبد الصاحب الموسوي:-

الحقيقة سابقاً تم التطرق إلى قانون العمل الذي أشترط على الشبكات الأجنبية تشغيل ما نسبة (٥٠%) من العمالة من العراقيين، الأمر الذي يضمن فرص عمل لشباب العوائل الفقير ويكون التنافس على أساس معايير ثابتة لا أن ما يحصل الأن الحقيقة من المؤلم ممارسات غير مقبولة للبعض لغرض الاستحواذ على تشغيل العمالة وهذا مؤشر خطير وخرق للدستور والقانون، ولذلك أطلب من رئاسة المجلس بالإيعاز إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للإعلان عن أعداد ومواقع تلك الشركات وأعداد العمالة به، وما هي معايير الاختيار وضرورة أطلاق استمارة الإلكترونية يتم التقديم عليها ضمن معايير وشروط محدد ليكون تنافس مشروع يضمن مبدأ تكافئ الفرص الذي كفلة الدستور، الموضوع الأخر بالنسبة للتصحر يعني لا يخفى علينا جميعاً أهم مسببات ارتفاع نسبة التصحر بالعراق هي الهجر من المناطق الريفية إلى المناطق الجاذبة وكذلك قلة الحصص المائية للمزارعين وارتفاع أسعار الحبوب والأسمدة، وعدم وجود خطة حكومية واضحة لتبني الإدارة الخضراء، وزيادة الرقعة الخضراء والاستفادة منها اقتصادياً من خلال رصد الأموال الأزمة وتشغيل الأيدي العاملة والاستفادة من المنتج، لذلك نحتاج إلى معرفة خطط الحكومة أتجاه أنشاء وتفعيل الأحزمة الخضراء، في ما يخص ما وردنا من مناشدات كوننا ممثلين عن المواطنين وضرورة إيصالها بالنسبة لذوي المهن الصحية في عموم العراق وفي محافظة كربلاء خاصة أكثر من (٧٠٠٠) شخص تم تعيينهم على ملاك وزارة الصحة بموجب كتاب مجلس الخدمة الاتحادي المرقم (د.هـ ٣١٧٥) بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٣ وباشروا بتأدية مهامهم ولغاية هذه اللحظة لم يتم أطلاق وصرف رتبهم ومستحقاتهم من قبل وزارة المالية والصحة لغم المخاطبات التي أرسلة إلى وزارة المالية، الموضوع المهم الأخر كما تطرق عليها بعض النواب حول عدم صرف رواتب ومستحقات حشد الدفاع منذ أطلاق فتوة المرجعية المباركة ولغاية الآن بالرغم من المخاطبات لوزارة الدفاع والمالية لا أن الموضوع لم يحسم بعد هذه الشريحة قدمة العديد من التضحيات والشهداء والجرحة لذلك أرجو الاهتمام بهذا الموضوع.

- النائب منال حميد هاشم الموسوي:-

هناك مواد تنصف الموظف في قانون الخدمة الاتحادي يستحق الموظف راتب وظيفة عند التعيين اعتبار من تاريخ المباشر للعمل، وإذا لم يباشر خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه بالتعيين عدى أيام السفر المعتدى فعلا المرجع المختص أن يخطر بلزوم المباشر وإذا لم يباشر دون عذر مشروع خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه بالأخطار إذا كان داخل العراق أو خلال ثلاثين يوم إذا كان خارجه وكان محلة مجهول ويعتبر أمر تعيينهم ملغياً، هذه القوانين التي تنصف الموظف من نأتي ونرى يوجد موظف أصبح عليه أكثر من سبعة أشهر تم تعيينهم ولم يستلم راتبهم من الذي يأخذ حقة في هذه القوانين التي نشرعها من أجله، طبعاً هذه الأمانة أمنوني بأن أوصلها لكم السيد الرئيس قالوا نحن أصبح علينا سبعة أشهر بالوظيفة ولم نتقاضى راتب واحد من الذي يأخذ حق هؤلاء الموظفين وأنت تعلم السيد الرئيس يوجد عندهم عوائل وكذلك حتى أماكن تواجدهم بالوظيفة بعيد يحتاجون مبالغ حتى للذهاب والإياب، أما الموضوع الثاني هو مجلس الخدمة الاتحادي الذي صوتنا عليه وكان أعدادهم تسعة أعضاء وبعد ما تم زيارتهم وجدنا بأنهم تقلصوا إلى ستة أعضاء أحدهم توفي أله يرحمه والثاني ذهب إلى التقاعد والثالث لا نعرف شيء عنه، نريد من عندك السيد الرئيس بأن توعز حتى يرشحون أعضاء ويتم التصويت عليهم.

- النائب مهدي غضبان عنب فجر:-

اليوم أريد أن أتكلم عن طبقة معدومة في مجتمعنا مع الأسف، الذي هم العمال التنظيف أو النظافة في كافة القطاعات سواء على مستوى البلديات أو المستشفيات أو كل دوائرنا، أولاً من حيث الأجور طبعاً أجورهم متدنية جداً في حالة كان أجور أو عقود مستغلين استغلال بشع وإذا كانوا موظفين يحاول أن يحصل على شهادة في سبيل يتخلص من هذا العنوان، أنا في الخصوص السيد الرئيس أريد أن أسأل كل العالم وبالخصوص نحن كنواب (٧٠٠٠) دينار يومياً لعامل تنظيف من يقبلها على نفسة

(٧٠٠٠) دينار يعني نحن بالنسبة باكين السكائر (٥٠٠٠,٦٠٠٠) دينار هذا من يريد أن يذهب غلى أهلة أو لعائلة ماذا يأتي لهم بال(٧٠٠٠) وإذا حسبنا العطل وحسبنا لو نرفع هذا الموضوع إلى جهات ذات العلاقة برفع ويخرج بهم قانون أو قرار تعدل هذه المبالغ والأجور بالنسبة للعاملين بهذا القطاع، حتى من حيث أن تكون عملية جذب لهم يعني هذا القطاع أغلبه لا يعمله به السيد الرئيس من خلال أول شيء مبالغ متدنية ووظيفة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أرفع لنا طلب.

- النائب مهدي غضبان عنب فجر:-

نحن نستطيع أن نطبق التجربة اليابانية في السماوة هو عملية شراء النفايات وفي نفس الوقت وشرائها مفرزة وهذه عملية ثانية حتى البيت يستطيع أن يستفاد من عند وفي نفس الوقت يصبح مردود مالي، الحالة الثانية هي الأراضي الموزعة أو الإفرازات الحديث نحن حالياً تفرز إفرازات حديث والقطع الأراضي التي توزع على الموظفين أو غيرها، تعطى بدون خدمات بعد أن تسكن كذا نسبة سكانية وبعد ذلك تكون هناك خدمات هذا بالعكس المفروض نجهز الخدمات حتى تكون سريعة الإسكان مثلاً عندنا منطقة أسمها الصابئات هذه المنطقة وزعة حديثاً حوالي أصبح عليها عشرة سنوات نتركه الآن لا توجد خدمات ولا يوجد منافذ له تحتاج إلى الاهتمام بصراحة تم زيارتها أكثر من مرة السيد الأمين السابق الرجل زار معنا والان وكان برفقتنا السيد الوكيل أو السيد الأمين الحالي الله يوفقه والرجل أدى معلومات كاملة عنها نرجو أن يكون هناك عملية دعم وبالخصوص موضوع الخدمات ولا نستطيع أن نقدم هذا الآن (٣٦٠٠٠) قطعة ليست سهلة، ثالثاً موضوع الأتمتة الإلكترونية السيد الرئيس موضوع الاتمتة الإلكترونية أو النافذة الواحدة في جميع دوائر ووزارات الدولة أضمن إذا تطبقت (٥٠%) من عمليات الفساد والابتزاز تنتهي لكم مع الأسف ولا يوجد وزارة إلى حد الأن مطبقة وببرامج بسيطة وبحجة وزارة الاتصالات تذهب لتتعاقد مع شركة ثانية أهلية وإذا ترى الموضوع يسوف ويطول ويفشل هذا الموضوع بينما الاتمتة الإلكترونية أو الحكومة الإلكترونية أو النافذة الواحدة السيد الرئيس مثبت عالمين يقلل نسبة الفساد (٨٠,٩٠%).

- النائب حميد عباس عبد اللي الشبلاوي:-

بالوقت نتأمل الجهود السادة والسيدات أعضاء مجلس النواب بإقرار قانون التطبيع ومنع التعامل مع الكيان الصهيوني هذه بادرت أمل أن يمون العراق خالي من التدخلات الخارجية كجزء من المنظومة الإرهابية المتمثلة بإسرائيل الغاصبة للأرض العربية، لضيق الوقت أتذكر جزئيات بسيط عن المواضيع التي سوف أتطرق له التي هي أهم شريحة تعرف السيد المحترم موضوع أبناءً المناطق التي نحن ساكنين فيها أغلبها ريفية ومعيشتها على الزراعة موضوع الزراعة للأسف الشديد أصبح هناك تواصل بين السيد وزير الزراعة وتصلت به أنا وبالنسبة للسيد وزير الموارد المائية المشكلة دولية ولازم السيد وزير الخارجية يتدخل بالموضوع على جزئية مهمة أطلب من السيد رئيس أنه من خلال لجنة الزراعة يستضيف الجهات المعنية حتى يوفرون الوفرة المائية للمناطق هي بالخصوص مناطق النجف الأشرف نحن اليوم لو نريد أن نحسب على مناطق النجف اليوم النوعية الحقيقة للعنبر هي متمثلة عنبر المشخاب هو عبارة عن ماركة عالمية المشخاب من المناطق المحرومة حالياً من الوفرة المائية وبوادر الصراحة ممكن مؤذية لضمائرنا ولنفسنا الآن أبناءً ينحرمون من محصول هم أساس أمالهم وطموحاتهم متعلق به وأساس مكسب رزقهم على الزراعة لا أعتقد أن الحكومة تكون قادرة على تعويضهم أو بأي ثمن من الأثمان ويجب أن يزرعون نتمنى أن تكون وفرة مائية حقيقية بالإضافة إلى بالوقت الحالي كل المناطق التي ذكرتها يعانون أصلاً ماء شرب لهم وإلى الحيوانات غير متوفر هذا الشيء جزئية مهمة أتمنى من جنابك السيد الرئيس أتنبه لها وتحلها بنفسك هو موضوع مهم وقطع الماء سواء على مستوى ماء الشرب أو ماء الحيوانات، الموضوع الثاني شريحة المحاضرين وشريحة الخريجين التربويين المحاضرين بالنسبة للمحاضرين نتمنى من هيأة الرئاسة وكذلك السادة والسيدات أعضاء مجلس النواب تضمينهم بأقرب قانون فيه جنبة مالية لضمان حقوقهم كونهم شريحة مهمة وسهرة الليالي وتعبت كثير السنوات من أجل الارتقاء بالمستوى التعليمي يجب تثمين جهودهم

المبذولة نكرمهم أن يكون لهم أنصاف حقيقي، بالإضافة إلى موضوع الخريجين الغير محاضرين أعتقد تواصلت مع جنابك السيد الرئيس بالنسبة للمحافظات الغربية أصبح عندهم موضوع يستقبلونهم داخل المدارس اليوم أن عندي تربية محافظة النجف تم رفع كتاب للسيد المحافظ وبالإضافة إلى تم رفع للأمانة العامة أن طلب حاجة أي بمعنى أن المدارس خالية من الاختصاصات التي نحن أساساً نحتاج بالإمكان السيد رئيس المجلس متابعة موضوع استيعابهم داخل المدارس لحين التوفر التخصيصات المالية لخدمتهم، أضافة إلى شريحة مهمة لا وهو المحكمة الاتحادية تم ألغاء المادة (٢٥) وما ترتب على من مشاكل هذه المادة أصبحت بأثر رجعي وزارة الأعمار والإسكان وقفت كل الأعمال الخاصة بمادة (٢٥) من ما تسبب بضرر كبير للمواطنين والمستفيدين من هذا المادة نحن قبل ما نتكلم عن موضوع كيفية معالجتها داخل مجلس النواب وكيفية تشريع قانون جديد يسمح للمواطنين بشراء قطع أراضي من الدولة بهذه الدولة بالوقت الذي طبعاً مقصرة بتوزيع القطع الأراضي أيضاً من نناقش مشاريع من الدورة الرابعة أيضاً بطور الدراسة بغرض عرضها داخل مجلس النواب التي هي تخص توزيع القطع الأراضي، أما المادة (١٢٥) السيد الرئيس الشريحة المتضرر أن الذي قدموا وصلوا مراحل متقدمة معينة ربما بعضهم وصلوا مرحلة المصادقة وزير الأعمار والإسكان والأكثر من هذا الموضوع أن أغلبهم بنى هذه القطعة التي قدم عليهم وبنى طموحته أيضاً ليس فقط بناء شيدها نتمنى من هيأة الرئاسة متابعة الموضوع بجدية كونه يحتاج إلى اهتمام كبير أما يكون داخل مجلس النواب بتشريع قانون أو تعديل المادة (٢٥) أما من خلال الأمانة العامة ممثلها القانوني تبعث عليه هيأة الرئاسة داخل مجلس النواب لمناقشة حل المشكلة الحاصلة التي هي كيفية معالجة المسائل المتقدمين لهذه المادة والذي عابرين مراحل المصادقة.

- النائبة مديحة حسن عذيب الموسوي:-

ولو أنا أستغرب يعني باعتباري النائبة الأولي يعني أول مرة في مجلس النواب العراقي وللآسف يعني اليوم (١٤) نائب يبقى للأخير هذه لا أعرف هل فرحان بنى الشعب العراقي يعني لا أعرف يعني ما هو الأجراء هيأة الرئاسة بهذا الموضوع يعني من المعيب اليوم المواطن العراقي ينتظر من عندنا الكثير اليوم جالسين حتى أنا في صراحة لا يوجد عندي مداخلة فقط الآن أبدية مداخلة أسمع أخواني ما يطرحون والشعب العراقي ينتظرون من عندنا الكثير وإذا نحن في القاعدة فقط (١٤) نائب لا أعرف الرأي راجع.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

تحذف المداخلة.

- النائبة مديحة حسن عذيب الموسوي:-

فقط أنا نوهت إلى هيأة الرئاسة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

يوجد هناك احتفال وفرحة وتجريم وعدم تطبيع مع الكيان الصهيوني، أن شاء الله مستقبلاً سوف نفعل الغياب.

- النائبة مديحة حسن عذيب الموسوي:-

نبارك للشعب العراقي اليوم بإقرار قانون تجريم تطبيع مع إسرائيل وهذه خطوة مهمة بالنسبة للشعب العراقي وهذا أول قانون يصوت علية مجلس النواب العراقي ألف مبروك لشعبنا وللعوائل الشهداء ولمرجعيتنا ولكافة النواب، اليوم الذي أريد أن أتحدث عن دائرة العمل والتدريب المهني كانت سابقاً في عام ٢٠١٨ تابعة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أما الأن هي تابعة إلى المحافظة وترى حضرتك وأدرى بالموضوع العمل جداً رديء عدم المساند اليوم أتحدث عن بغداد (١٦) مركز تدريبي هو تابع إلى المحافظة لكن دون جدوى العمل به ركيك عدم الالتزام وعدم التطوير هذا المركز ولهذا أتمنى من مجلس النواب العراقي وهيأة الرئاسة على أن ترجع هذه المديريات وهذه المراكز إلى وزارتها الأصلية بالإضافة التي تفضلت به دكتورة لقاء أيضاً المراكز الصحية ومعاد إلى التربية أيضاً أتمنى هذه تعاد إلى وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

شكراً جزيلاً على حضوركم الجلسة، ترفع الجلسة يوم الأحد.

رُفِعَت الجلسة الساعة (١١:٠٠) صباحاً.

****

****

***